



مراجعات

جمادى الأولى ١٤٣٨ هـ - فبراير ٢٠١٧ م

ملحق شهري تصدره وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالتعاون مع «الرؤية»

الصفحة الأولى...

هلال الحجري

من الأطروحات العلمية التي قدمها العُمانيون في الجامعات الغربية: رسالة دكتوراه بعنوان «التعاون المؤسسي المشترك في القطاع العام» للدكتور محمد الشحي، قدمها لجامعة برنولد بلندن سنة ٢٠١١م. تتكون الدراسة من سبعة فصول: الأول: قدم من خلاله الباحث خلفية الدراسة ونطاقها وافترضاها الأساسية، كما قدم فيه مدخلا إلى أسسها ومبززاتها النظرية والفلسفية، وأبرز إسهاماتها الرئيسية وهيكلها العام. الفصل الثاني: استعرض فيه الدراسات السابقة وعلاقتها بدراسته؛ فمن خلال مراجعة الأدبيات متعددة التخصصات في الإدارة، والإدارة العامة، والسياسة العامة، والتفاعل الاجتماعي، استطاع أن يكشف الضجوة العلمية التي ينبغي سدها. الفصل الثالث: ناقش فيه الإطار النظري لبحثه من حيث مفاهيمه الرئيسية، وهيكله، وعوامله الفرعية، مستندا إلى نتائج من الدراسات السابقة والمرحلة التجريبية. الفصل الرابع: ناقش فيه الأسس الفلسفية على نحو أعمق؛ حيث شرّح في ربط نظرية التنسيق بنظرية البيانات لتوضيح الاتساق بينهما، كما بيّن هذا الفصل الموقف المعري للباحث، وقدم تبريرات لتصميم البحث، وجمع البيانات وتحليلها، وطرائق البحث المستخدمة. الفصل الخامس: قدم فيه تفاصيل مُنعمّة حول نتائج دراسات الحالة من مصادر بيانات مختلفة، كما قدم فيه التحليل الأولي للبيانات التي تم جمعها، وعرض نتائجها بناء على أسئلة البحث وأهدافه. الفصل السادس: ناقش فيه النتائج مناقشة مُعمّقة، مُسلّطا الضوء على آثارها والدروس المستخلصة منها. الفصل السابع: خلص فيه الباحث إلى الإسهامات النهائية لبحثه، مُصنّفا إياها إلى إسهامات نظرية، وعملية، وإدارية، ومنهجية. كما اقترح فيه مجموعة من الدراسات المستقبلية المحتملة في هذا المجال. وحسب مُلخص الدراسة، فإن الباحث طبق إطاراً نظرياً يُسمى «CCP»، يتعلق باستكشاف العوامل السياقية والإجرائية التي ترتبط بتنفيذ الترتيبات التعاونية المشتركة بين المؤسسات في القطاع العام. وهو يرى أن الإجراءات التعاونية في القطاع العام تتسم بالتعقيد، وتكون عرضة للفشل إن لم تُستكشف بالكامل. وقد طوّر الباحث الإطارَ النظريَ لدراسته، وتحقّق من صحته عبر مداخل متعددة التخصصات في الدراسات السابقة، والمرحلة التجريبية، والعمل الميداني الرئيسي الذي طبق فيه طرائق نوعية تعتمد على أساس دراسات حالة متعددة من القطاع العام في عُمان كمصادر لبياناته. وأهمية هذه الدراسة تكمن في تطوير الباحث وتوثيقه لصدقية إطار عمل سياقي مُبتكر مُتعدّد المستويات. وحين طبّقه لاستكشاف العوامل السياقية والإجرائية في تنفيذ الترتيبات التعاونية في القطاع العام، وجد أنه أداة تحليل مُفيدة، وسهلة، وقابلة للتنفيذ، ويُمكنها أن تُساعد واضعي السياسات العامة، والإدارات العامة، والأكاديميين، ووكلاء التغيير، والمؤسسات المتعاونة في تحديد المتطلبات الأساسية الداعمة، والعوامل السياقية المؤثرة بشكل عام. كما وجد أن إطار العمل هذا يُساعد هذه المؤسسات في إزالة اللبس حول طبيعة الإجراءات الدقيقة للمراحل الإجرائية.



• «الكنوز المنهوبة»
• باولو بروساسكو



• «السياسة السينمائية»
• ألكسي يوسف



• «الجد من التسليح والاستقرار الاستراتيجي
في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا،
مجموعة مؤلفين



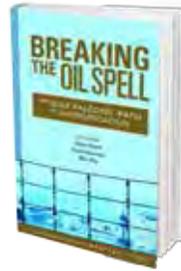
• «توجّه كوريا ٢٠١٧»
• كيم نام دو وآخرون



• «المنزلق.. المستقبل المضطرب لأوروبا»
• جيلز ميرريت



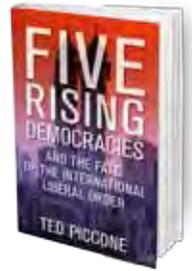
• «المسلمون البولنديون ديناً وثقافة»
• كريستوف كوشتشيلنيك



• «كسر موجة النفط»
• رضاء شريف، وفؤاد حسنوف،
ومين زوه.



• «إعلام الفكر الإسلامي في العصر
الحديث»
• وويون قوي



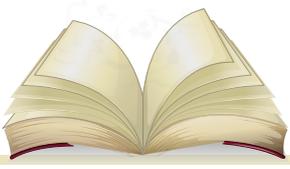
• «خمس ديمقراطيات صاعدة»
• تيد بيكون



• «من يحكم العالم؟»
• مجموعة مؤلفين



• «لماذا يحتاج الإنسان إلى عوالم
أخرى؟»
• أنطون بيرفوشين



«الحد من التسليح والاستقرار الإستراتيجي

في الشرق الأوسط وأوروبا»

أميرة سامي *

يُعدُّ هذا الكتاب المجلد الثالث من سلسلة الدراسات التي أُعدت كجزء من برنامج ضبط التسليح والأمن الإقليمي، والذي كانت مدته ثلاث سنوات، في معهد دراسات الأمن القومي، وبمنحة مدعومة من مؤسسة هيوليت (Hewlett) التي تهدف لتشجيع الباحثين المتخصصين في هذا المجال. واشتمل الكتاب على ثمانية مقالات تم تجميعها؛ وضمت مجموعة واسعة من القضايا التي تُثير الأفكار المهمة والرؤية النظرية ذات الأهمية الكبرى لصناع القرار بشأن التحديات؛ من أجل الحد من التسليح المرتفع في الألفية الحالية. كما تُشير المقالات إلى الأسئلة التي تدعو لاستمرار الأبحاث في هذا المجال عرض فيه الباحثون والخبراء الإستراتيجيون المعضلات المتنوعة والمتعلقة بالحد من التسليح والتحديات الإستراتيجية المتغيرة على المستويين الإقليمي والدولي، وانقسمت إلى ثلاث مجموعات.

وفي هذا المقال ذكر الكاتب المخاطر الرئيسية في الاتفاق ودور كل من الجهات الفاعلة المعنية «وكالة الطاقة الذرية وإيران» والدول الأعضاء في (3+EU/E3) - القوى العالمية الست والاتحاد الأوروبي، والذين يقضون إلى جانب إيران ويمنعون معا التفتيش لأداء التفتيش المطلوب، وبعد تحليل القوى والديناميات المختلفة بينهم قدم ملخصا بشأن الأسئلة التي تدور حول كيفية القيام غير المتوقع لعملية التفتيش، وكيف يمكن للصراعات المحتملة أن تعطل الاتفاق النووي الإيراني بأكمله.

بينما يقدر يونيل جوزانسكي وغاليا ليندنشتراوس، في مقالهما، مدى تطوير البرامج النووية المدنية في منطقة الشرق الأوسط في هذا الجو الجديد، وأوضح أن عدة دول في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة بدأت تطوير البنية التحتية النووية المدنية على أراضيها، وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة هي الدولة العربية الأكثر تقدما حول هذا الموضوع (حيث إن المفاعلات المخطط لها بالفعل تحت الإنشاء)، ويُتوقع أن تكون أول دولة عربية تستخدم الطاقة النووية السلمية داخل أراضيها، كما تقدمت تركيا في هذا المجال وبدأت بناء المفاعل الأول ومن المقرر تشغيله عام ٢٠٢٠، بينما وقعت الأردن في مارس ٢٠١٥ اتفاقا مع المؤسسة الروسية «روساتوم» لبناء اثنين من المفاعلات. أما مصر، فلديها خطة حتى عام ٢٠٢٥ لاستكمال بناء أربع محطات للطاقة النووية، كما بدأت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة بإقامة علاقات مع مسؤولين أجانب من أجل تطوير طاقة نووية سلمية داخل أراضيها، وبدأت في بناء البنية التحتية التكنولوجية العلمية اللازمة لهذا الغرض. ويلفت الكاتبان النظر إلى هيمنة روسيا على تمويل وبناء المفاعلات النووية الأولى لتوليد الطاقة في تركيا، والأردن، ومصر، فضلا عن تبادل واسع النطاق بين روسيا والمملكة العربية السعودية في مجال التعاون النووي، وهذا يُمكن أن يؤدي لتعزيز موقف روسيا في المنطقة، ولكن المشاكل الاقتصادية في روسيا من

كشفت نشاط إيران المحظور وفقا لمعاهدة (NPT) «حظر الانتشار النووي». ويذكر أنه ليس هناك يقين بأن بعثة تقصي الحقائق الدولية ستكون ذات سلطة سياسية قوية بما يكفي لفضح النشاطات السرية؛ فمن خلال المفاوضات ستجد إيران دائما أسبابا لتبرير أفعالها، وستواصل القيام بذلك في المستقبل، حتى لو تعارض بالتزاماتها وتعهداتها الدولية.

بينما يتعامل أوين الترمان في مقاله مع مواقع الرقابة والتفتيش المشتبه بها في إيران، ويقول إنه ومن خلال المفاوضات بشأن القضية النووية الإيرانية كان السؤال المركزي: كيفية تحقيق صلاحيات الوصول للمواقع الإيرانية المشتبه في أنشطتها النووية؟ من خلال مناقشات القوى العالمية الست المشاركة (1+P5) الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا، وكان الهدف الرئيسي للاتفاق هو وضع حدود للبرنامج النووي الإيراني. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التفتيش وإعادة تحديد الأهداف من مواقع التفتيش، والمواد ذات الصلة النووية الموجودة في إيران حاليا، لكن الإيرانيين يمكنهم الموارد؛ لهذا السبب ازداد الطلب من المشككين والمنتقدين لإيران من أجل أن يتم وضع عملية صارمة لتوفير إمكانية الوصول للمواقع المشتبه بها، لكن الاتفاق النهائي أغضب وخيب آمال المشككين والنقاد على حد سواء الذين طالبوا (مثل ممثل أمريكا) أن يكون التفتيش «في أي وقت وفي أي مكان» حتى يمكن المفتشين الدوليين الوصول إلى المواقع المشتبه بها في أي مكان بإيران، دون إشعار مسبق حتى المرحلة النهائية من المحادثات، وتعهد الموقعون بالوقوف بحزم على الشروط، ولكنهم استقروا في النهاية واستعاضوا بـ«الوصول المنظم» بمعنى أن عملية التفتيش من شأنها أن تسمح بالإخطار المسبق لإيران، والتي من خلالها منعت إيران المفتشين للوصول إلى أماكن تعرفها بأنها مواقع عسكرية.

المجموعة الأولى من المقالات: تبحث عن التحديات المستمرة للبرنامج النووي الإيراني وأنشطتها في هذا المجال بعد توقيع الاتفاق النووي عام ٢٠١٥م، والذي أثار قضايا معقدة في مجال التحليل والتنفيذ للحد من التسليح، وقد حدد الاتفاق المعايير الجديدة التي تتساءل بشأن منع انتشار الأسلحة النووية، ووجهة النظر المستقبلية للإشراف في إيران والبلدان الغير نووية الموقعة على الاتفاقية.

وعلى هذه الخلفية يفحص أفرايم أسكولى مسار إيران إلى تطوير الأسلحة النووية من خلال خطة العمل المشتركة (JCPOA) الموقعة بين الدول الغربية الستة وإيران في يوليو عام ٢٠١٥، والتي تعمل بشكل رئيسي في إنتاج المواد الانشطارية اليورانيوم المخصب والبلوتونيوم، والتي أهملت إلى حد كبير قضية تطوير الأسلحة النووية، كما تجنبت الإشارة إلى أنظمة التسليم الممكنة بشأن الأسلحة، وظلت خارج المفاوضات مع إيران، وغير مدرجة في الاتفاقية، كما أعرب الكاتب عن زيادة المخاوف من القضية النووية الإيرانية عقب إعلان إيران عن تطويرها لصواريخ كروز بعيدة المدى في عام ٢٠١٥، ووفقا للأدلة المتوفرة، فإن إيران قادرة على إنتاج اليورانيوم المخصب بجودة عالية (HEU) للاستخدام العسكري غير المحدود تقريبا، على الرغم من أن الاتفاق النووي يوجب تقليل المخزون، ويذكر أفرايم أسكولى أن التحليل الكامل لهذه المسألة له عواقب أبعد من مراجعة التقنية، ويجب أن تأخذ في الاعتبار طابع النظام الإيراني، فإيران دولة عازمة على تطوير الأسلحة النووية بأي ثمن، وأن الاتفاق النووي يوفر لها مساحة للتنفس من ناحية المطلب المالي، ومستقبلا واعدة جيدا أكثر لتحسين برنامجها النووي، وليس بعيدا اليوم أن تكون إيران قادرة على تطوير الأسلحة النووية على نطاق كامل؛ ففي ضوء الطموحات العالية لقيادة إيران، تستطيع بالتأكيد أن تصل إلى ما تريد. وقبل أن يُنهي أفرايم أسكولى مقاله يعود مرة أخرى للسؤال الذي يُزعج الكثير؛ وهو: هل هناك إمكانية



والشرقية إلى ذروتها؛ خاصة مع شعور مؤيدي الأطلسي بالإحباط وهم ينتقدون مراجعات أوباما، واتهمت إدارته بالاستثمار والمصالحة مع روسيا على حساب حلفائها في وسط وشرق أوروبا، ومع انتهاء الشراكة الأوروبية EPAA قد يطمئن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية من حيث التدخل الأمريكي. في نفس الوقت تعد رسالة واضحة إلى روسيا بشأن إستراتيجيات الحماية للولايات المتحدة وحلف الناتو في مواجهة تكتيكات الابتزاز الروسي.

المجموعة الثالثة والأخيرة من المقالات: تفحص فيها أفنير غولوب مشكلات الردع وتعامل إسرائيل معهم في الألفية الحالية؛ فعنصر الردع يلعب دورا رئيسا في أمن دولة إسرائيل منذ نشأتها، والردع العسكري الإسرائيلي هو سمة أساسية للأمن، كما يتضح من تعاليم زئيف جابوتنسكي على «الجدار الحديدي» ومبادئ الدفاع، وقد صاغ ديفيد بن غوريون، وتقرير لجنة برئاسة دان مريدور، الذي عُيّن لتحديث هذه المبادئ في العام ٢٠٠٥، ونشرت وثيقة إستراتيجية للجيش الإسرائيلي في أغسطس ٢٠١٥، وفي السنوات الأخيرة أصبحت هدفا عاما لردع كبير في العمليات العسكرية التي تقوم بها إسرائيل ضد جماعات حزب الله وحماص.

وقد تغير مفهوم الردع في السنوات الأخيرة في العالم الغربي، خصوصا في الولايات المتحدة؛ وذلك كجزء من النقاش الذي يهدف للتكيف مع مفهوم التحديات الأمنية والاحتياجات الأمنية العالمية بعد الحرب الباردة، ويتناول هذا المقال بعض التغييرات الرئيسية في مفهوم الردع، ومساهمتها في النقاش الإسرائيلي، والغرض من هذه المقالة هو أن تشير إلى ضرورة المناقشة المستفيضة لطبيعة الردع الإسرائيلي، وملاءمته للتحديات الأمنية الجديدة الناشئة خلال الدينامية الحالية على الساحة الدولية والمتغيرة.

بينما استعرض شلومو بروم وإميلي لاندوا فكرة الاستقرار الإستراتيجي في نطاق الشرق الأوسط، وركز بروم على المصالح والعلاقات الدولية في المنطقة، في حين تقدر إميلي لاندوا الآثار المترتبة على النقاش العالمي بشأن القضايا النووية على إسرائيل ونزع السلاح النووي والمواقف السياسية التي تعكس الرغبة في فهم المزيد من الردع والاستقرار النووي والإستراتيجي.

– الكتاب: «الحد من التسليح والاستقرار الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا».

– المؤلف: مجموعة مؤلفين.

– الناشر: معهد دراسات الأمن القومي في تل أبيب، ٢٠١٦.

– عدد الصفحات: ١١٨ صفحة.

* أكاديمية مصرية



والخطاب المتشدد لبوتين في موضوع الأسلحة النووية. وعلى هذه الخلفية، يواجه حلف شمال الأطلسي التحدي المتمثل في إدارة سياسة الردع النووية، وأن توفير الأمن للدول الأعضاء المجاورة لروسيا والمعرضة للهجمات وفى الوقت نفسه محاولة لتجنب التصعيد وعدم التوجيهات. ليس هناك شك في أنه في أجواء انعدام الثقة لن تستطيع منظمة حلف الأطلسي أن تتخلى عن الأسلحة النووية التكتيكية.

بينما ركزت إيرينا كالهوسوفا على العضلات الإستراتيجية والسياسة المتصاعدة بجمهورية التشيك. فيما يتعلق بخطة الولايات المتحدة والدفاع الصاروخي، أظهرت خطة الدفاع الصاروخي بوضوح المواقف الحالية للسياسة الخارجية للأطراف الرئيسيين لجمهورية التشيك، والتعامل بنجاح مع عصر التطور الاقتصادي والسياسي لعصر ما بعد الشيوعية، ولا تزال هناك إستراتيجية واضحة طويلة الأجل فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. وحقق منذ برنامج الدفاع الصاروخي وتعميق التعاون مع الولايات المتحدة لم يحصل أبدا على اتفاق مماثل، وبقيت مثيرة للجدل، وأظهر البرنامج أيضا أن الولايات المتحدة وأوروبا الوسطى والشرقية لم تعد من البلدان التي تحتاج معاملة «خاصة»؛ وذلك بفضل الوصول إلى الاستقرار والازدهار، وقد تم اختبار هذا البرنامج من قبل حكومة أوباما في الأساس من خلال الجدوى الفنية وأهميتها الإستراتيجية، وليس كمبادرة لتعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة. وعلاوة على ذلك، ذكر برنامج الدفاع الصاروخي في التشيك والمجتمع الدولي بأسره لتغير دور روسيا، وأن موسكو التي من شأنها أن تكون ممثلة المشاركة في الأنشطة البيئية، سواء بشكل مباشر أو من خلال مصادرها الخاصة.

بعد خمس سنوات من إلغاء برنامج الدفاع الصاروخي، وصلت العلاقات بين الولايات المتحدة ودول أوروبا الوسطى

الصعب عليها الدفع بمشاريعها ويمكن أن يؤدي هذا إلى نتيجة عكسية، وتأخر كبير في تطوير برامجها النووية بتركيا والأردن ومصر.

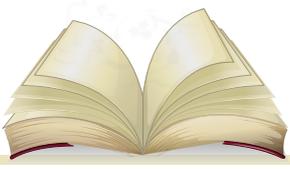
كما أعرب الكاتبان عن القلق الكبير فيما يتعلق بالبرامج النووية المدنية في الشرق الأوسط، واحتمال ربطها لتستخدم أيضا في تطوير برنامج نووي عسكري، وهذا سيؤدي إلى كبح علاقات هذه الدول مع الولايات المتحدة التي تعارض السياسة الأمريكية التقليدية بقوة انتشار السلاح النووي بعامة، وفي منطقة الشرق الأوسط بخاصة، وهناك احتمال كبير أن تتحرك المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول في مسار مشابه لإيران التي حصلت على ختم الموافقة الدولية على تخصيب اليورانيوم؛ لهذا أشارت بعض الدول سابقا إلى أنها لا تعترف بالبقاء في المؤخرة على الأقل في المستويين التكنولوجي والعلمي في هذا المجال.

وإلى جانب المخاوف من إمكانية التحول من برنامج نووي مدني إلى برنامج نووي عسكري، هناك مخاوف إضافية بشأن سلامة المنشآت وأمنها والقلق من الهجمات الإرهابية وما تقوم به هذه العناصر من تخريب البنية التحتية النووية في البلدان النامية، كما رأينا في محطة الطاقة النووية في منطقة الضبعة بمصر.

المجموعة الثانية من المقالات: تعاملت مع الأفكار التي نشأت في الساحة الدولية خلال العقد الماضي وقد نقلت مقالات عزرائيل برامانت وإيرينا كالهوسوفا المناقشة إلى الساحة الدولية، ويركز عزرائيل برامانت في مقاله على تحليل سياسة الردع النووية لحلف «الناتو» شمال الأطلسي، في ضوء استخدام القوة لموسكو في أوكرانيا، وضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا، وقدرة الناتو على المواجهة الإستراتيجية للردع الفعال والتحديات الكبيرة في أعقاب الجدل حول دور الأسلحة النووية التكتيكية والسياسة الواضحة تجاه أوكرانيا، والمطالبة بنزع السلاح النووي على المدى المتوسط طبقا لمعاهدة INF؛ حيث تنبه «الناتو» عقب انهيار الاتحاد السوفييتي إلى التهديد المزدوج لانتشار الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل من إيران وغيرها من البلدان خارج منطقة «الأورو-أطلسي»، وتم إنشاء الدفاع الصاروخي لحلف شمال الأطلسي كأمر أساسي لموقف الردع، وكجزء من التعامل مع التهديدات من بلدان إرهابية وجدت خارج منطقة الأورو-أطلسي.

وفي الوقت نفسه، طلبت منظمة حلف شمال الأطلسي فتح صفحة جديدة في علاقاتها مع روسيا، على الرغم من أنه من الممكن أن نرى مبادرات تجاه موسكو في قمة لشبونة في موسكو نوفمبر ٢٠١٠، نشرت هذه الجهود لخلق حقبة جديدة من التعاون مع موسكو جنحت في ضوء الأزمة في أوكرانيا. ومع ذلك، فإن ارتفاع حدة التوتر بين الناتو وروسيا لا يقتصر على مسألة أوكرانيا.

وقد تفاقمت هذه الحالة بعد الأحداث العسكرية بين قوات روسيا وحلف شمال الأطلسي منذ بداية الأزمة في أوكرانيا،



«السياسة السينمائية».. لألكسي يوسف

أحمد الرّحبي *

يتضمّن الفيلم الهوليوودي إشارات واحالات مختلفة المعاني، ومُتعددة المقاصد، قد لا يدركها المشاهد غير الأمريكي، الذي لا يتابع أخبار ومجريات السياسة الداخلية للولايات المتحدة، ولا يدرك مشاكلها الملحة، أو ممن لا دراية له بفك الرموز والشيفرات المرتبطة بالمتجمع الأمريكي. ولا يستوعب هذا المشاهد الرسائل الخفية التي يضمّرها الفيلم، والتي تحيل إلى أشخاص مُعيّنين، أو تُشير لأحداث ووقائع بعينها.. تلك الرسائل التي تدخل في صميم صناعة الكثير من أفلام هوليوود، وتؤثر في عملية إنتاجها، كما تُلقى بظلالها على أحداث الفيلم، وتكوّن صور شخصياته وأبطاله. ومع ذلك، وبما أن الجميع على صلة بأمريكا - وإن كانوا بعيدين عنها - فإن الشكوك تراود عين المشاهد الأجنبي - وإن بعد حين - عن العلاقة التي تجمع بين أحداث الفيلم وبين ما يجري في تلك البلاد البعيدة القريبة. فلننظر إلى فيلم «المليونير المتشرد» الذي كسب من خلال «رومانسية الشارع» التي رسمتها مشاهدته وأحداثه، شعبية واسعة بين المشاهدين في كل مكان؛ ولنطرح بعدئذ السؤال المشروع التالي: أليس ثمة شبه بين بطل الفيلم الممثل جمال مالك، الذي اتسم دوره بغزارة العاطفة وفيض النبل وقد أُعِدق بهما على كل من شاهد الفيلم، وبين الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما؟ وبالتالي: هل أسهم هذا الفيلم وبطله في تشكيل الصورة المثالية للرئيس أوباما في بداية حكمه؟

إلى جانب أخذه بالحقائق الشائعة وتحليلها، اعتمد الباحث على المعلومات التي رُشحت مع تسريبات رسائل شركة «سوني بيكتشرز» (واتهمت فيها كوريا الشمالية بالقرصنة)، وأيضا على مُعطيات «ويكيليكس»، وفيها إثباتات تُشير إلى علاقة عُضوية بين صناعة السينما الأمريكية ورجال السياسة والبيزنس. فها هو فيلم «الرجل الفولاذي» لزاك سنايدر يُحقّق أرقاما قياسية في عدد الشركاء التجاريين. يقول مؤلف الكتاب عن هذا الفيلم واصفا التحالف «الماكر» بين المروجين التجاريين وبين السينمائيين: «لقد تم في هذا الفيلم استقطاب مجموعة من الإعلانات الترويجية وصل عددها إلى ١٤٣ إعلانا لبضاعة وماركة تجارية. فهَب أن عَينُ المشاهد العادي ستميّز إعلانين أو ثلاثة منها، فإن اكتشاف العين الخبيرة لن يتعدى عشرين علامة للشركات الكبرى. وفيما يتعلّق بالترويج للأشياء غير المادية فهذا أمر يتطلب الدقة والبراعة (...). ومع أن مثل هذه الحالات، وفي أغلب الأحيان، لا تكون خافية عن أعين الجمهور، إلا أنه يعتبرها جزءاً من ماهية الحبكة» (ص:١٢).

ويستمرّ الباحث في استعراض امتدادات السينما الأمريكية في عالم المال والسياسة، ورصد الأذرع المتحكمة فيها، والمرتبطة بأعلى الهرم في السلطة. وبرأيه، فإن شركات الإنتاج في هوليوود تعتمد على رغبات رئيس الدولة الذي بوسعها أن يعرقل عملها إن أراد؛ إذ بيده تفعيل أو تعطيل القانون الذي يدعم نفعات إنتاج الأفلام، ويتيح أمكنة مجانية للتصوير...

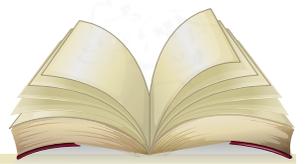
متمثلا بأحداث محورية أو بشخصيات عامة. وفيما يتعلّق بالمسائل السياسية المباشرة، يفك لنا الكاتب شيفرات من أفلام تُعرض حاليا في دور السينما، وتقوم بالتأثير على الرأي العام، خاصة فيما يتعلق بالانتخابات الأمريكية، وتوجيه الناخب المتردّد لصالح هذا المرشح أو ذاك.

ويُركّز الباحث على تقنية إنتاج الأفلام السينمائية الخافية عن أعين المشاهدين وعلى الإجراءات التي تجري خلف الكواليس، مُؤكّداً أن هوليوود ماكينة متكاملة الأجزاء والمحاور، وهي وإن كانت ميدانا عظيما لتحقيق المكاسب، إلا أنها ميدان منظم ولا مكان فيه للمصادفات والصفقات العشوائية. فحين نشاهد فيلماً كـ «المريخي» يكون فيه الصينيون بشرا عاديين وطيبين، فإن المرجح فيه أن الصينيين قد استثمروا في إنتاج الفيلم. أمّا الألوان الجذابة ورشاقة الكاميرا في تصوير المشاهد الطبيعية لفيلم «طيف» (من سلسلة أفلام جيمس بوند)؛ فمردها اتفاقيات تجارية مع شركات سياحية مكسيكية وليس لدواعٍ فنية.

ويستنتج ألكسي يوسف أن «الجانب الإبداعي في سينما هوليوود يحتل دورا ثانويا، وهو مُسخر لخدمة مصالح سياسية ومالية» (ص:١٥). ونتيجة لذلك، تفقد بعض الأفلام قوتها الفنية وتتعرّض صياغتها الكلية. وحين يقوم المؤلف بإحصاء العديد من الأفلام بهذه الشاكلة، فإنه ينصح القارئ بالتروي قبل الإقدام على مشاهدتها.

والأفلام قياساً بهذا الفيلم كثيرة، والتساؤلات التي تُثيرها من الطينة نفسها؛ فماذا يعني ظهور الصقر الأسود في نهاية فيلم «هانوك» للمخرج بيتر بيرج؟ وإلى ماذا يرمز؟ ما الذي أراده المخرج ستيفن سبيلبرغ حينما اختار لفيلمه «لينكولن» محورا رئيسيا يركز على التعديل الثالث عشر لدستور الولايات المتحدة المتعلق بقانون العبودية وذلك في عهد الرئيس الأمريكي أبراهام لينكولن، مُقتصرًا تاريخ هذه الشخصية الكبيرة على هذا الإجراء؟ هل كانت رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر سياسية ضعيفة، جلبت لبلادها أزمة اقتصادية عميقة كما ظهرت في فيلم «المرأة الحديدية»؟ وهل ثمة علاقة بين فيلم «أرغو» الذي صُوّر عملية إنقاذ الدبلوماسيين الأمريكيين في إيران عام ١٩٧٩ والهجوم على القنصلية الأمريكية في ليبيا عام ٢٠١٢؟

يَرُصدُ الباحثُ والناقدُ السينمائي الروسي ألكسي يوسف في كتابه «السينما السياسية» علاقة الأفلام الحديثة بالعملية السياسية وقطاع البيزنس في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات العشر الماضية. وبنظرة فاحصة وموسعة يَضَعُ مقارباته عن تلك العلاقة، كاشفا عن الارتباط المتين بين إنتاج الأفلام الهوليوودية وأهم الأحداث التي أرخت للحقبة الأمريكية الجديدة. ويتوفر المؤلف على معلومات غزيرة ومستوفية عن صفقات الإنتاج وعمليات الترويج للكثير من أفلام هوليوود الحديثة، كما يُميط اللثام عن انعكاس الواقع في الأفلام وتأثير الأفلام على الواقع، أكان الواقع



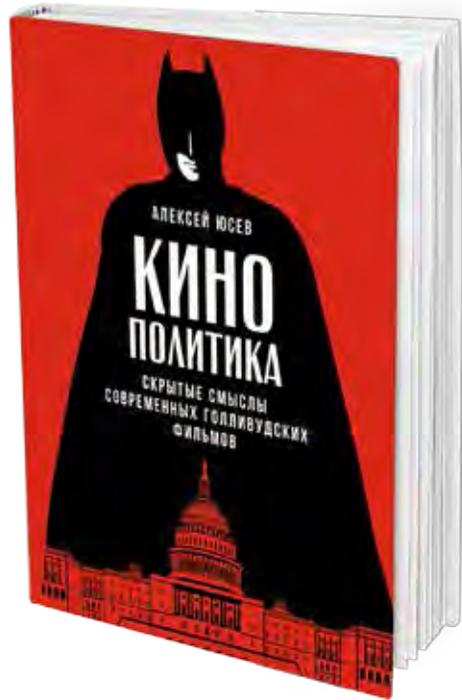
(٢٠١٢م) يضعنا المؤلف أمام صراع يدور في كواليس السياسة الأمريكية. هذا الفيلم الذي أراد أن ينال من رئيسة الوزراء البريطانية ويعبّد فترة إدارتها بالهنات السياسية والأخطاء الاقتصادية، كان في الأساس مُوجّها لضرب حركة المحافظين الأمريكيين التي نشأت عام ٢٠٠٩م كرد على برنامج أوباما الداخلي، وقد رفعت الحركة نهج المرأة الحديدية شعاراً لها. يقول الكاتب: «وفق نتائج انتخابات الكونجرس، فقد زاد نفوذهم (حركة المحافظين) إلى ٥٥ بالمئة، احتلت النساء نسبة ٧٥ بالمئة بما في ذلك المراكز القيادية؛ مثل: سارة بالين، وميشيل بكمان، اللتين أعلنتا عن برنامج اقتصادي شبيه ببرنامج تاتشر والرئيس الجمهوري رونالد ريجان» (ص: ١٤٢-١٤٣).

وبحسب كاتب سيرة حياة تاتشر جون كامبل، فقد اعترى الفيلم الكثير من التبسيط والمغالطات والتحريف؛ هناك مثلاً تصوير البرلمان وكأنه قلعة للرجال تلوب فيها تاتشر كطيف مدهول، بينما الحقيقة أنّ عدد النساء في ذلك الوقت بلغ ٢٥ امرأة. وفي مشهد يصور جلسة مهمّة للحكومة، نرى تاتشر أيام كانت وزيرة للتعليم وهي جالسة في طرف القاعة وترفع يداً خجولة طلباً للكلام، بينما الحقيقة أنها - في تلك الجلسة التاريخية - تمسّكت بدورها في الكلام، وحين كان الوزراء ينشغلون عن سماعها، كانت تضرب بيدها على الطاولة لإرغامهم على الإنصات إليها.

أخيراً.. وفضلاً عن الزاوية الجديدة وغير المعتادة التي يَرُصد منها الباحث والناقد السينمائي الروسي أليكسي يوسف قطاع السينما الأمريكية، حيث تغدو قاعة السينما أشبه بمنصة للمساءلة والملاحظة، فضلاً عن ذلك يكشف لنا المؤلف الكثير من الإجراءات المتخذة لإنتاج الأفلام الشهيرة، كما يعرفنا بطبيعة الحياة السياسية الأمريكية وعلاقتها في السنوات العشر الأخيرة.

- الكتاب: «السياسة السينمائية.. المضمون الخفي للأفلام الحديثة في هوليوود».
- المؤلف: أليكسي يوسف.
- الناشر: ألبينا بوبليشير، موسكو، ٢٠١٧، باللغة الروسية.
- عدد الصفحات: ٣٠٠ صفحة.

* كاتب عماني



لا يضع ألكسي يوسف عقدة من التأويلات لإثبات الوجه السياسي أو التسييسي للأفلام المنتقاة، فهي برأيه انعكاس للمواجهة الأبدية بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وما أبطال هذه الشاكلة من الأفلام سوى ظل للمرشح الرئاسي لأحد هذين الحزبين.

وعن مجريات الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وتداعيات ما يعرف بـ«الربيع العربي»، يُحمّل الكاتب فيلم «نهوض فارس الظلام» - والمعروض عام ٢٠١٢م - رؤية الولايات المتحدة لأزمات هذه المنطقة المنكوبة والدور المناط بها لتقويم الوضع وإعادة الأمور إلى نصابها. فها هي مدينة «جوثام» تتحول إلى صعيد للتطرف والتحارب الاجتماعي، فتتآكل فيها السلطة وتتساقط أركانها وتسفر القيادة عن الدهماء والإرهابيين الذين يهددون استقرار المنطقة؛ حينها ينبري «باتمان» والقوى الأمنية التي يتزعمها لإنقاذ المدينة وإعادة السلم إليها.. ومن أجل الوصول إلى الهدف المنشود، يتيح باتمان لنفسه استخدام الوسائل التي يراها مناسبة، مادام أنّ الهدف نبيل. ويرى المؤلف في هذه التورية للفيلم - وما شابهه من أفلام تروّج وتبرر للسياسة الخارجية الأمريكية أمام الرأي العام - مجسّساً من مجسّات الرأي العام الأمريكي وأداة فاعلة لامتناسص ردّات الفعل على سياستها الخارجية.

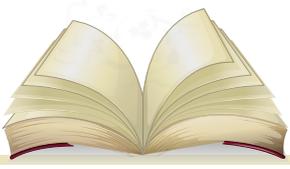
ويؤكّد الباحث أنّ ثمة الكثير مما يُقال عن توقيت ظهور الأفلام وإحياء مواضيع تاريخية في السينما لخدمة أغراض آنية. ففي فيلم «المرأة الحديدية»

وغيرها من الامتيازات اللوجستية. وفي ظل هذه الظروف، تلتزم الشركات السينمائية الكبرى خطأً مؤيداً للسلطة أو مهادناً لها أو أنه - بأقل تقدير - غير مُقوّض لإدارتها. ولا تقل حميمية العلاقة (أو جدليتها) بين السينما الأمريكية ووزارة الدفاع «البنجاجون»، وما ينتج عن ذلك من تحديد أو تعديل لمنهجية التصوير الفيلمي؛ فالعسكر بحاجة للدعاية لأيديولوجيتهم وتوطين العلاقة بالمجتمع وضمان انضمام الشبيبة إلى صفوفهم؛ ومن ناحيتها تنظر شركات الإنتاج إلى الدعم الوفير المتاح لدى البنجاجون من مُعدات عسكرية واستخدام المواقع الحساسة؛ مما يضمن جودة التصوير وخفض موازنة الإنفاق.

وعلى الرُغم من النبرة النقدية التحليلية لعدة أفلام حازت جوائز الأوسكار كفيلم «لا بلد للعجائز» و«المليونير المتشرد» و«أرغو»... وغيرها من الأفلام، إلا أنّ الكاتب لا يعمد إلى أسلوبه هذا بغية استعراض الأفلام فنياً وتسجيل شهادة في نقدها أو الإعجاب بها؛ لا ينقب الكتاب عن متعة الأفلام ولذة السينما مثلما يحدث عادة في كتب النقد الفني وإنما يهدف للتبصر في العوامل المحيطة والمتداخلة في صناعة السينما وإنتاج الأفلام؛ وبالتالي تقديم الصناعة السينمائية الأمريكية؛ باعتبارها ظاهرة مركّبة ليس الفن فيها سوى مُعادل واحد ضمن متعادلات مختلفة ومتراصة. وإن حدث وظفر القارئ بأحكام تقييمية فنية على الأفلام المرصودة في الكتاب؛ فذلك من باب استدعاء الفن كمركّب مُكَمَّل في الصناعة السينمائية الهوليوودية وليس كمتن.

وتُمثّل الأفلام المُختارة للكتاب نماذج وأمثلة للسينما الجماهيرية التي تستهدف جذب أكبر عدد من المشاهدين، وتضريح مضامينها الأيديولوجية في نفوسهم. نجد أنّ فيلم البطولات والخوراق «فارس الظلام» للمخرج كريستوفر نولان - المعروض عام ٢٠٠٨م - يجتذب ٧٤ مليون مشاهد، وبحسب المعادلة التي يتمسك بها الباحث، فإن أثر هذا الفيلم قد طال الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة، والتي صوّت فيها ١٣١ مليون ناخب.

وفضلاً عن الاستبيانات التي يضعها المؤلف للأفلام ذات الميزانيات الكبيرة، ورسده للأبعاد التي تتبلور منها، يأخذنا الكاتب في رحلة تأملية وفكرية في مضامين الأفلام ليستخلص منها مخيال ومخاوف الشعب الأمريكي في الماضي والحاضر وتنبؤاته بالمستقبل.



«الكنوز المنهوبة».. اختلاس تراث الشرق الأوسط الفني

لباولو بروساسكو

أمين منار *

خلّفت الأحداث التي أمتت بالشرق العربي - خلال العقدين الأخيرين - أضراراً فادحةً مسّت تراثه الثقافي والفني. وقد شكّل مُثلث العراق وسوريا ومصر أبرزّ الفضاءات المتضرّرة.

أستاذ التاريخ الفني للشرق الأوسط الإيطالي باولو بروساسكو، حاول تتبع الأضرار الحاصلة والشبكات والجهات الناشطة في ذلك، وما لتلك الأعمال من انعكاسات على الذاكرة الجماعية لشعوب المنطقة. حيث يتناول الباحث في كتابه «الكنوز المنهوبة» - المعني بالمسألة - أربعة محاور أساسية: تداعيات نهب متحف بغداد وحيثياته؛ والأطراف المتورطة في إتلاف الآثار العراقية؛ والربيع العربي وآثاره على الثروات الثقافية؛ وسوق العاديات والتحف عبر شبكة الويب. ويستعيد الباحث الإيطالي في مستهل كتابه، ضمن المحور الأول، حيثيات غزو العراق (٢٠٠٣ م) ومسألة استهداف فضاءات ثرواته التاريخية الفنية والأثرية، وهل هو متعمد ومقصود في نطاق مخطط ما سُمي بـ «الفوضى الخلاقة»، أم الأمر يتعدى قوات الاحتلال والأطراف الموالية لها في الداخل لينحصر أساساً في بروز مافيا تهريب دولية متعددة الجنسيات أطلت بانهايار الدولة؟ وهي مافيا جاهزة للانقضاض على كل ما هو نفيس، في أي لحظة وفي أي دولة، ما إن يتهدد كيان الدولة.

المجيد، جاء ذلك التقليد بصورٍ تمثل حمورابي ونيوخذ نصر، متخذاً نظام البعث إياهما مثالا وعنواناً لنظامه؛ مما دفعه لخوض أعمال ترميم مكلفة وزائفة علمياً.

ومهما تنوعت الاتهامات في تحميل مسؤولية تلف ثروات العراق الثقافية، فإن ذلك لا يقلل من مسؤولية القوات الغربية فيما لحق بالعراق من انتهاكات. إذ لم يتوقف النهب عند الاختلاس، بل رافقته موجة متاجرة غير مشروعة بأثار البلد كانت سوقها رائجة في الغرب.

وتحت عنوان: «لن ينتمي الماضي؟»، يُطلق باولو بروساسكو على ما جرى في العراق «جريمة القرن»، جراء هُول ما حصل لآثار البلد. وفي إجابته عن ذلك السؤال يعيد الكاتب النظر

في الترسنة القانونية الدولية التي تتعلق بالتراث الثقافي: معاهدة لاهاي ١٩٥٤ المعنية بحماية الممتلكات الثقافية في حال نشوب نزاعات مسلحة، واتفاقية اليونسكو العائدة إلى العام

١٩٧٠. وكلتاها تقر بحقوق الشعوب في تملك ثرواتها وحفظها، وما تملبه على القوى الغازية، في حال نشوب نزاعات، تفادي

المواقع والمتاحف الحاوية لتلك الثروات. كما أُرست الأعراف الدولية قواعد تُلحَق بمقتضاها ثروات الحضارات القديمة بأصحابها وورثتها، لتضع حداً لادعاءات «الورثة المعنويين»

المنافية لروح القانون الدولي في المسألة. لم يطبق من ذلك سوى النزر القليل في العراق، فبدخول الأمريكان بغداد عام ٢٠٠٣ تبخر «قناع أورو»، أو ما يعرف بسيدة الوركاء، الذي

يعود تاريخه إلى ٣٣٠٠ سنة قبل الميلاد، وموناليزا نمرود، وحُلي ملكات نمرود، ناهيك عن ألوف الألواح المسمارية.

ويذكر صاحب الكتاب أن مراعاة الأعراف الدولية من أجل الحفاظ على تراث الشعوب قد تعرض لانتهاكات فاضحة من قبل الأمريكان والقوات الغازية، ما يدعو لمراجعات حقيقية وإعادة نظر.

ويختتم بروساسكو حديثه بشأن سؤال: «لن ينتمي الماضي؟»

وحده عرضة للنهب، بل تعرض متحف الفن المعاصر للضرر أيضاً. وبحسب أستاذة الفن العراقي ندى شبوط، فقد توارى ٧٠٠٠ عمل فني يعود لرعييل المؤسسين الأوائل للفن العراقي،

كانت قد جُمعت في ذلك المعلم منذ ثلاثينيات القرن الماضي، ناهيك عما تعرّضت له أكاديمية العلوم ومؤسسة المسرح والسينما ومدرسة الموسيقى والرقص من اختلاس ونهب.

وعلى ما يُورد مؤلّف «الكنوز المنهوبة»، فقد اكتملت مسرحية نهب الآثار العراقية بإرسال ١٣ مفتشاً بقيادة كولونيل

المارينز ماثو بوغدانوس، في الواحد والعشرين من أبريل ٢٠٠٣، للتحقيق في الأحداث. وبعد صدور التقرير النهائي لبوغدانوس، وجّه المدير العام لمنظمة اليونسكو حينها

كوشيرو ماتسورا تنبيهاً للطرف الأمريكي حثه فيه على تشديد إجراءات الرقابة واتخاذ تدابير لحماية الحقول الأثرية والمؤسسات الثقافية. عقب ذلك، تسرّب حديث في

الصحافة العالمية عن تواطؤ أفراد من قوات الاحتلال مع عصابات التهريب المحترفة.

ويتساءل الباحث باولو بروساسكو -ضمن المحور المخصص للأطراف المتورطة- عمن وقف وراء نهب متحف بغداد؟ وما هي أهداف ذلك؟ صحيح ثمة تهاون من قبل سلطات

الاحتلال وثمة لصوص محترفون في اختلاس الآثار، ولكن هناك غلٌ أيضاً داخل الضمير الجمعي العراقي، كون الفضاءات والمعالم التاريخية المنهوبة هي فضاءات رمزية

لنظام البعث شيدها لإبراز سطوته وإضفاء أبهة على نظامه. ومن هنا، كان احتفاؤه ببابل القديمة نموذجاً لعراق صدام حسين، التي جاء ترميمها لأغراض استعراضية لا تمت

للتاريخ بصله، لما يدفع النظام من حافز سياسي دعائي. وكانت الحالة الأكثر استهجاناً في استعادة التاريخ العراقي -وفق باولو بروساسكو- إقامة المعالم التي تخلد ذكرى البابليين، مقلدة ما فعله موسوليني في حينه لماضي روما

وفي الأثناء، لا يفضل الباحث بروساسكو عن التعرّيج على التعبئة النفسية التي تعرّض لها الجندي الأمريكي؛ بوصفه

الموكل بمصير ما هو نفيس في ذلك البلد والوصي عليه، ومن ثمّ حيازته وترحيله نحو مقر آمن؛ حيث خصّص المؤلف فصلاً على حدة لحيثيات نهب متحف بغداد الذي

يعود تأسيسه إلى العام ١٩٢٤، والذي يُعد من بين أهم أربعة متاحف في العالم: المتحف البريطاني واللوفر الفرنسي

ومتحف بيرجامون الألماني، مبرزاً فداحة الأضرار التي لحقت بهذا المعلم التاريخي. وتعود أهمية متحف بغداد

الأثرية والفنية إلى رحابة العصور التي يغطيها، حوالي عشرة آلاف سنة من التاريخ، الممتدة من الحقبة الأكديّة،

مرورا بمختلف الحضارات اللاحقة السومرية والآشورية والبابلية والفارسية الأخمينية والساسانية إلى الفترة الإسلامية.

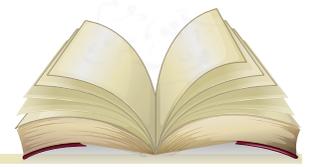
وقبل حصول الكارثة العراقية، حذّر عددٌ من علماء الآثار الأمريكيين من تداعيات انهيار الدولة؛ لما له من انعكاس على

الثروات الثقافية في العراق وذلك قبيل الاجتياح، وسعوا في إنشاء موقع ويب أبرزوا من خلال صفحاته الحقول والمعالم

والمتاحف التي ينبغي تجنبها وحمايتها، والعمل على المحافظة عليها في حال نشوب صراع مسلح، وهي واقعة خصوصاً في

نواحي بغداد والموصل. بلغ ذلك التحسيس، إلى جانب تدخلات مباشرة لمديري متاحف وعلماء آثار لدى الساسة الأمريكيين، حدّاً إعداد قائمة محميات (no-strike list)، كانت تُقدّم كلما سُنحت الفرصة إلى المعنيين والمتنفذين الأمريكيين، لكنها ذهبت أدراج الرياح؛ الأمر الذي جعل الباحثة الأثرية العراقية زينب بحراني تحمّل إدارة بوش الابن كارثة ما حل

بالتراث العراقي، وهو ما ليس له نظير في التاريخ الحديث. حيث ترافق مشروع تضيغ العراق ونهب ثرواته مع ادعاءات تصدير الديمقراطية. في واقع الأمر لم يكن متحف بغداد



العربية يتجاوز عمل «نباش القبور»، أو «التومبارولو» كما يسميه، الباحث عن مقابل زهيد، والذي عُرف سابقا ضمن الحضريات العشوائية غير القانونية، إلى سرقة إلكترونية قائمة على معرفة ودراية، لأن من يسرق المسلة السوداء لشلمنصر وإناء وركاء المقدس العائد إلى خمسة آلاف سنة الذي عثر عليه في أور، هو خبير أثري وليس لصا مبتدئا، يتقاسم الأدوار مع شبكات تهريب دولية عابرة للحدود تضمن وصول الآثار إلى دوائر المزايدات التجارية العالمية. وكما يبرز بروساسكو أيضا هناك حرفية في ترويج الآثار اليوم، فبمجرد إعلان نهب المكتبة الوطنية في بغداد وحرقها أطلت العديد من نسخ القرآن الكريم النادرة ونماذج من المخطوطات العربية النفيسة في أسواق التحف العالمية.

وتحت عنوان «سوق عاديات أرض الرافدين على الويب»، كتب بروساسكو رفقة روبرتا ويرو: تحولت المزايدات من دور العرض المعروفة إلى فضاء الإنترنت. ثمة اتهامات جادة من الكاتبين بأن كوارث العراق ومصر وسوريا التاريخية تكشف عن وجود مافيا دولية تتألف من سماسرة الآثار، والتي باعتهما في الغرب مرفوقة بجملته من أصحاب المجموعات وسلسلة من المتاحف الخاصة في هونج كونج وفي العواصم الغربية. وعلى سبيل الذكر، يربط الباحثان نشوء جمعية باعة الآثار الخواص المنتفذة، «المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية» سنة 2001، التي تنادي بتحرير سوق الآثار، بالسعي للتقليص من التضييق القانوني على أنشطتها ومشاريعها الدولية؛ فالعديد من دوائر باعة التحف والآثار في العواصم الغربية تضغط لسن قوانين للملكية الثقافية لصالحها، تسمح لها بنقل الثروات الفنية وحيازتها وفق مرادها. وسويسرا من جانبها تسمح بالحصول على وثيقة ملكية قانونية لأي قطعة أثرية أو عمل فني، يثبت بقاؤه أكثر من خمس سنوات على أراضيها، وفي هذا الوضع المتداخل تمثل لندن وباريس ونيويورك أهم أسواق التجارة غير المشروعة للآثار.

xxxxx

نبذة عن المؤلف:

باولو بروساسكو: أستاذ علم الآثار وتاريخ فن الشرق الأوسط في جامعة الدراسات بجنوة - إيطاليا. دُرِسَ في العديد من الجامعات الأجنبية خارج إيطاليا، كما قام بأبحاث أثرية في سوريا والعراق ومالطا.

- الكتاب: «الكنوز المنهوبة.. اختلاس تراث الشرق الأوسط الفني».

- تأليف: باولو بروساسكو.

- الناشر: منشورات برونو موندادوري (ميلانو)، 2016، باللغة الإيطالية.

- عدد الصفحات: 208 صفحات.

* باحث إيطالي من أصول مغاربية



مكتبة الفاتيكان (مئة وأربع وأربعين مخطوطا) ومثيلتها في مكتبات روما (إحدى وسبعين)، وهي واردة في معظمها من جامع الزيتونة المعمور وزوايا منطقة جنوب الصحراء ومكتبات فارس والهند).

وقد تميّزت مرحلة النهب الأولى لآثار البلاد العربية وثرواتها بمشاركة بعض السفراء والقناصل الأوروبيين في الإيالة العثمانية، إضافة إلى أن تعاطي هؤلاء المبعوثين السمسرة في اللقى والتحف يبلغ حد التنافس المقيت بينهم. فقد كان كل من بول إيميل بوتنا (P.É. Botta) وأوستن هنري لايارد (A.H. Layard) -وهما من أوائل المنقبين الهواة عن الآثار العراقية وترحيلها نحو الغرب، دبلوماسيين تابعين لحكومتهم فرنسا وإنجلترا لدى السراي العثماني.

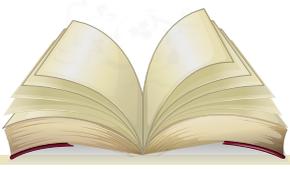
لنشهد اليوم المرحلة الثانية من ترحيل الآثار العربية نحو العواصم الغربية، وهو يأتي ضمن موجة مركبة للتهريب تشهدها المنطقة. الموجة الثانية من تهريب الآثار العربية، أي الموجة المعاصرة، لا تزال محكومة بالمبررات نفسها والادعاءات ذاتها؛ فالنقاضي عن نهب الآثار الشرقية وترحيلها نحو الغرب يستند إلى ما يسميه المؤرخ والأثري الإيطالي ماريو ليفراني ادعاء «الإرث المعنوي» لتملك تلك الآثار.

صحيح أن كتاب الباحث بروساسكو ضم صفحات قيمة، تشير إلى التدمير المنظم للآثار العربية، لكن صاحبه لا يغفل عن أن ما حصل هو في جانب منه نتاج تصفية حسابات مع الذاكرة، كما يسميه، الذاكرة المثقلة بانجرافات الدكتاتورية، وهو ما حصل في تونس وليبيا ومصر وسوريا، بما لحق بعض المعالم التاريخية من ضرر أيضا، ولكن بدرجات أقل حدة، وهو نوع من الثأرية العدمية المتوجهة نحو الذات. وعلى ما يرصد بروساسكو ثمة شبكة دولية للتهريب المنظم للآثار العربية تتحرك على جبهتين: بات طرفها الماكث في البلدان

بقوله: «إن محو الذاكرة التاريخية، من خلال إتلاف التراث والنهب المنظم، وإقامة المعسكرات فوق المواقع الأثرية الهشة، مثل تمركز الحشود الأمريكية في مدينة أور القديمة، وعدم تجنب الحقول التي كابد علماء الآثار لإخراجها يمثل جريمة متعمدة ويسبق الإضرار. فقد كافح باحثون طويلا لإبراز تطور الزراعة في تلك المناطق منذ سبعة آلاف سنة، وللإحاطة بظاهرة المدينة-الدولة في «أوروك»، وإعادة تنظيم أرشيفات الرقم الأكاديمية والسومرية التي تشهد بتواجد مجتمع متعدد الأعراق، وصولا إلى الكشف عن مناطق ضمت ألواح حمورابي العائدة إلى 1700 قبل الميلاد ونبوخذنصر الذي امتدت إمبراطوريته من الخليج العربي إلى المتوسط».

صحيح أن الكاتب باولو بروساسكو يندد بما حصل للآثار العربية خلال العشريتين الأخيرتين، ولكنه لا يذهب إلى غور المسألة. إذ ثمة قناعة راجحة في التصورات الغربية، تجد دعما حثيثا من إعلامه، أن الغرب هو الموكل بتراث الشرق والوصي عليه، بوصفه الحاضن والحامي للتراث المسيحي اليهودي. واستند ذلك الادعاء إلى تقوّل مضاده أن أهالي المنطقة العربية لا يجلون تراثهم القديم، على اعتبار أنه تراث «مدنس» و«جاهلي»، وبالتالي الغرب هو المعني بحفظه، والوصي على تراث البشرية بمختلف أشكاله. وهي في الواقع مقولة مغرضة تبرر الاستحواذ على إرث الغير بقصد انتزاعه وحيازته. وفي تلك الأجواء المسكونة بمطامع الاستحواذ، تطورت أعمال نهب التراث الفرعوني والعراقي والقرطاجي والفينيقي. وقد كانت متاحف الغربية منذ بداية إنشائها مؤهلة لهذا الغرض بقصد استقبال القطع الأثرية الضخمة من تراث الشرق، التي يُزعم ترحيلها من خرسباد ونيوى ونمرود وسوريا ومصر ولبدة وقرطاجة. وفي هذا الإطار، تم افتتاح أقسام الآشوريات في اللوفر سنة 1847م، وفي المتحف البريطاني سنة 1853م، وجرى استجلاب «بوابة عشتار» نحو متحف برلين، وتم ترحيل آلاف اللوحات الفسيفسائية من قرطاج وحضرموت التونسية (سوسة) وعديد المسلات المصرية. وللذكر؛ فإن بوابة عشتار الشهيرة، إحدى بوابات مدينة بابل الثلاث عشرة، التي رُحلت إبان القرن الماضي إلى متحف برلين سنة 1927 تحديدا، تبقى أحد عناوين الآثار العراقية المرحّلة إلى كبريات متاحف العالمية.

كل ذلك أتى ضمن الموجة الأولى من ترحيل الآثار الشرقية، التي انطلقت منذ أواخر عهد الدولة العثمانية، وامتدت على مدى الفترة الاستعمارية، وهي موجة علنية تمت على مرأى ومسمع من الأهالي. فالناس في ذلك العهد غارقون في بحر من اللامبالاة والأمية. وهي الفترة التي شهدت تهريب أهم الآثار والتحف والمخطوطات من البلاد العربية (ترحيل مخطوطات اليمن بتدبير من الإيطالي جوسيبي كابروتتي الذي هرب ستين صندوقا حوتّ ما يربو على 2040 مخطوطا، وتجميع مخطوطات القرآن الكريم المودعة في



«المسلمون البولنديون ديناً وثقافة».. لكريستوف كوشتشيلنيك

يوسف شحادة *

صَدَرَتْ فِي الْأَوْنَةِ الْأَخِيرَةِ مَوْفَاتٌ عَدِيدَةٌ تَنَاوَلَتْ حَيَاةَ الْمُسْلِمِينَ فِي بُولِنْدَا، وَتَارِيخَهُمْ، وَنَشَاطَتَهُمُ الدِّينِيَّةَ وَالثَّقَافِيَّةَ وَالاجْتِمَاعِيَّةَ، لَكِنَّ كِتَابَ «الْمُسْلِمُونَ الْبُولِنْدِيُّونَ دِينًا وَثِقَافَةً» يَخْتَلِفُ عَمَّا سَبَقَهُ مِنْ دَرَسَاتٍ طَرَحَتْ قَضَايَا الْإِسْلَامِ فِي هَذَا الْبَلَدِ الَّذِي كَانَتْ عَاصِمَتُهُ مَقْرَأً لِحَلْفِ الدَّوْلِ الْإِسْتِرَاكِيَّةِ. مُؤَلِّفُهُ الْقَسُ الْبِرُوفِيْسُورُ كَرِيْسْتُوفُ كُوشْتَشِيلْنِيَاكُ، وَهُوَ مُسْتَشْرِقٌ يُجِيدُ الْعَرَبِيَّةَ، وَمَدِيرُ قِسْمِ الشَّرْقِيْنَ الْأَدْنَى وَالْأَقْصَى فِي جَامِعَةِ يَاجِيلُونْسْكِي الْكِرَاكُوفِيَّةِ الْعَرِيْقَةِ. وَقَدْ عَالَجَ مِنْ قَبْلُ فِي كُتُبِهِ الْعَدِيدَةِ مَسَائِلَ لَاهُوتِيَّةٍ مُسِيْحِيَّةٍ، وَقَدَّمَ أَطْرُوحَاتٍ عَدِيدَةً فِي شُؤْنِ الْإِسْلَامِ الْمَخْتَلَفَةِ، صَدَرَتْ فِي كِتَابٍ نَذَرْنَا مِنْهَا: «الْجِهَادُ.. الْحَرْبُ الْمَقْدَسَةُ فِي الْإِسْلَامِ.. عِلَاقَةُ الدِّينِ بِالدَّوْلَةِ.. الْإِسْلَامُ وَالْدِيمُقْرَاطِيَّةُ.. الْمَسِيْحِيُّونَ فِي الْبِلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ» (كِرَاكُوفُ ٢٠٠٢م)، وَ«التَّقَالِيدُ الْإِسْلَامِيَّةُ عَلَى خَلْفِيَّةِ التَّنَاقُفِ الْمَسِيْحِي الْإِسْلَامِيِّ مِنَ الْقَرْنِ السَّابِعِ إِلَى الْعَاشِرِ» (كِرَاكُوفُ ٢٠٠١م)، وَ«الْمَسِيْحِيَّةُ وَعِشْرُونَ قَرْنًا فِي الثَّقَافَةِ الْعَرَبِيَّةِ» (كِرَاكُوفُ ٢٠٠٠م). وَهُوَ كِتَابٌ بِاللُّغَةِ الْأَلْمَانِيَّةِ عُنْوَانُهُ «الْمَسِيْحِيَّةُ وَالْإِسْلَامُ.. وَجِهَاتُ نَظَرٍ وَمَشْكَلاتُ الْحَوَانِ» (كِرَاكُوفُ ٢٠٠٥م).

فِي كِتَابِهِ الْجَدِيدِ، يَتَنَاوَلُ كُوشْتَشِيلْنِيَاكُ الْإِسْلَامَ كَظَاهِرَةٍ جَدِيدَةٍ بِالدراسةِ وَالتَّمْحِيصِ، خَاصَّةً بَعْدَ أَنْ كَثُرَ الْحَدِيثُ عَنِ التَّمَدُّدِ الْإِسْلَامِيِّ فِي أوروپَا، وَتَنَامِي الشُّعُورِ الْعَامِ السَّائِدِ فِي بُولِنْدَا بِأَنَّ تَبَعَاتِ هَذَا التَّمَدُّدِ تُشْكَلُ خَطَرًا عَلَى الْمَجْتَمَعِ فِي هَذَا الْبَلَدِ الْكَاثُولِيكِيِّ. وَيُعَبِّرُ الْمُؤَلِّفُ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ عَنِ انشغالِ الْمَجْتَمَعِ بِقَضَايَا الْإِسْلَامِ: «لَمْ يَشْهَدْ التَّارِيخُ الْبُولِنْدِيُّ اهْتِمَامًا بِالْإِسْلَامِ مِثْلَ هَذَا الْاهْتِمَامِ الْكَبِيرِ الْحَاصِلِ الْآنَ» (ص:٧). هَذَا الْاهْتِمَامُ الَّذِي يَعْتَرِيهِ قَلْقٌ وَخُوفٌ وَحَذَرٌ -حَسَبَ رَأْيِ الْكَاتِبِ- يَتَأْتَى مِنْ عَوَامِلٍ عَدِيدَةٍ: أَبْرَزُهَا: هِجْرَةُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى أوروپَا الَّتِي لَمْ يَرِ لِحُجْمِهَا وَكثافتها مِثْلَ مَنْ قَبْلُ، وَالتَّصَاقُ الْإِرْهَابِ وَالتَّفْجِيرَاتِ وَحَوَادِثِ الْإِغْتِصَابِ بِالْجَالِيَّاتِ الْمُسْلِمَةِ. وَلَكِنَّ الْقَسُ هُنَا يَقْدَمُ تَسْوِيفَاتٍ فِيهَا خَلْطٌ وَتَضَخِيمٌ، أَوْ مَغَالِطَاتٌ مَقْصُودَةٌ، وَكَأَنَّهُ يَرُدُّ مَا تَفَثَتْ وَسَائِلُ الْإِعْلَامِ الْمُنْتَرِفَةِ مِنْ سَمُومٍ، فَكَيْفَ يُمْكِنُ خَلْطُ الْإِرْهَابِ بِجَرَائِمِ الْإِغْتِصَابِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ حِكْرًا عَلَى فِئَةٍ أَوْ طَائِفَةٍ مَعِيْنَةٍ. وَالْإِغْتِصَابُ مُشْكَلَةٌ صَعْبَةٌ عَانتْ -وَمَا لَا تَزَالُ- مِنْهَا الْمَجْتَمَعَاتُ الْأُورُوبِيَّةُ قَبْلَ وَبَعْدَ تَوَافُدِ الْمَلَايِكِيِّينَ إِلَيْهَا. وَلَا يُخْفِي كُوشْتَشِيلْنِيَاكُ رَيْبَتَهُ، وَتَوَجُّسَهُ، مِنْ تَجْمَعَاتِ الْمُسْلِمِينَ فِي بِلَادِهِ، مُحَاوَلًا إِظْهَارَ أَنَّ الْخَطَرَ النَّاشِءُ مِنْ أَعْمَالِ الْمُنْتَرِفِينَ كَبِيرٍ، وَمَوْثِقٍ، وَيُثِيرُ الرَّعْبَ فِي نَفُوسِ الْأُورُوبِيِّينَ. وَلَيْسَ عَلى رَأْيِهِ زَحْمًا وَمَصْدَاقِيَّةً يَقْتَبِسُ، بَمَا يَشْغَلُ صَفْحَةً كَامِلَةً تَقْرِيْبًا، مِمَّا يَسْمِيهِ الْأَدْبِيَّاتِ الْمُحْتَرَفَةِ، وَيَمَثِّلُهَا كَرِيْسْتُوفُ إِيزَاكُ، الَّذِي أُنْذِرُ مِنْذُ زَمَنِ بَعِيدٍ بِخَطَرِ الْأَفْكَارِ الْأُصُولِيَّةِ الَّتِي تَتَّبِعُهَا فِيدْرَالِيَّةُ الْمُنْتَظَمَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ فِي أوروپَا (المَعْرُوفَةُ اخْتِصَارًا FIOE)، وَيَرَى إِيزَاكُ أَنَّ خَطَرَ هَذِهِ الرَّابِطَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ يَنْبَغِي أَنْ يَرْتَبِطَ بِهَا بِمَنْظَمَةِ «الْإِحْوَانِ الْمُسْلِمِينَ» وَأَفْكَارِهَا وَقَادَتِهَا، وَعَلى رَأْسِهِمْ سَيِّدُ قَطْبِ وَيُوسُفُ الْقُرْضَاوِيِّ. وَعَلى حَدِّ زَعْمِهِ، فَمِمَثَلُهَا «يُرْفَعُونَ فِي الْمَنَابِرِ الْإِعْلَامِيَّةِ الْأُورُوبِيَّةِ شَعَارَاتَ تَمَجِّدِ احْتِرَامِ الْأَدْبِيَّانِ وَالتَّعَالِيَشِ؛ حَيْثُ إِنَّ الْإِسْلَامَ دِينُ السَّلَامِ، وَلَكِنَّ تِلْكَ الْمَنْظُومَةَ، فَعَلَا، تَدْعُو لِلْعَمَلِ عَلَى هَيْمَنَةِ الْإِسْلَامِ عَلَى الْغَرْبِ» (ص:٨). وَيَعْقِبُ كُوشْتَشِيلْنِيَاكُ عَلَى ذَلِكَ مَسْطَرًّا جَمَلَةً

عَامَةً: «كَذَلِكَ ظَهَرَ فِي بُولِنْدَا مُسْلِمُونَ أَصْبَحُوا مِمْتَلِينَ لِلْأُصُولِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ عِلَانِيَّةً» (ص:٩)؛ بَيِّنُ أَنَّهُ لَا يُؤَيِّدُ زَعْمَهُ بِأَيَّةِ دَلَالَةٍ لِيَتَبَيَّنَ الْقَارِئُ قَدْرَ هَذِهِ الْأُصُولِيَّةِ، وَلِيَعْرِفَ مَدَى فَاعِلِيَّتِهَا، بَلْ يَكْتَفِي بِإِحْاطَتِنَا إِلَى رَابِطِ الْإِلِكْتُرُونِيِّ لِمَقَالٍ مَنشُورٍ فِي الشَّبَكَةِ. وَيَبْدُو الْقَسُ أَكْثَرَ مَوْضُوعِيَّةً حِينَ يَقْرَأُ أَنَّ الْمُنْتَرِفِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي بُولِنْدَا لَيْسُوا الْحَقِيقَةُ الْوَحِيدَةُ الَّتِي تَمَثِّلُ الدِّينَ الْمَحْمُودِي. وَيَشِيرُ بِنَبَاهِهِ إِلَى الْمُسْلِمِينَ التَّارِ الَّذِينَ كَانَتْ لَهُمْ إِسْهَامَاتٌ جَلِيلَةٌ فِي تَارِيخِ الدَّوْلَةِ الْبُولِنْدِيَّةِ، وَالدَّفْعِ عَنْهَا مِنْذُ قُرُونٍ عَدِيدَةٍ، فَهَمُ مَوَاطِنُونَ مَخْلُصُونَ لِهَذِهِ الْأَرْضِ الَّتِي احْتَضَنَتْهُمْ كَمَا يَقُولُ. وَلَا يُنْكَرُ الْمُؤَلِّفُ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ خِلَالَ سَبْعِينَ تَارِيخًا وَثَمَانِينَ تَارِيخًا الْعِشْرِينَ، كَانُوا مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْمُعْتَدِلِينَ الَّذِينَ ائْتَمَرُوا بِأَفْضَلِ ائْتِمَارٍ بِالْمَجْتَمَعِ الْبُولِنْدِيِّ، وَشَكَلُوا مِثَالًا لِلانْتِفَاحِ وَالتَّنَاقُفِ وَالْوَلَاءِ لِلدَّوْلَةِ. يَطْرَحُ كُوشْتَشِيلْنِيَاكُ فِي مَبَاحِثِهِ أَسْئَلَةً مَهْمَةً مُحَاوَلًا الْإِجَابَةَ عَنْهَا رَغْمَ صَعُوبَتِهَا، كَمَا يَقُولُ، وَتَلَخَّصَ بِالمَشْكَلاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِازْدِيَادِ عِدَدِ الْوَاقِفِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى بُولِنْدَا. تُثِيرُ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ مَشْكَلاتَ عَدِيدَةً كَالانْتِمَاجِ وَالِاخْتِلَافِ الثَّقَافِيِّ؛ فَتَعْدُو أَسْئَلَةً الْمُؤَلِّفِ مَرِيْبَةً وَحَذْرًا، وَلَكِنَّهَا وَاضِحَةٌ فِي خَشِيَّةِ طَارِحِهَا مِنْ تَعَاظُمِ الْوُجُودِ الْإِسْلَامِيِّ فِي بِلَادِهِ؛ فَتَرَاهُ مِثَالًا يَتَسَاءَلُ فِي تَخُوفٍ مِنْ وُجُودِ الْمُسْلِمِينَ: «هَلْ سَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى ائْتِمَاجِهِمْ، وَثَبَاتِهِمْ عَلَى إِسْلَامِهِمُ الْمُعْتَدِلِ، أَمْ أَنَّهُمْ سَيُحْمَلُونَ إِلَى الْبِلَادِ الَّتِي تَسْتَقْبِلُهُمُ التَّنَطُّفُ وَالْإِرْهَابُ، وَيَتَحَوَّلُونَ إِلَى أُصُولِيِّينَ ضَمَّنَ ائْتِمَاجِ إِسْلَامِيٍّ يَشْمَلُ الْقَارَةَ الْعَجُوزَ أَكْمَلُهَا، وَهَذَا مَا سَيَعْرِزُ أَحْلَامَ قِسْمِ مَنْهُمْ بِأَسْلَمَةِ أوروپَا؟» (ص:٩). وَيُحَاوَلُ الْمُؤَلِّفُ التَّقَاطُفَ ظَاهِرًا الْمُهَاجِرِينَ الْمُسْلِمِينَ، وَدِرَاسَتَهَا ضَمَّنَ سِيَاقِ التَّجَارِبِ الْغَرْبِيَّةِ، وَحَسَبَ رَأْيِهِ؛ فَهَذَا الْعَمَلُ يُسَاعِدُ عَلَى الْمُبَادَرَةِ لِحُلِّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَإِدْرَاكِ ضَرُورَةِ حِمَايَةِ الْأُورُوبِيِّينَ مِنْ أخطارِ مِمْتَلِيِ الْإِسْلَامِ الْمُنْتَرِفِ. وَيَجِبُ إِظْهَارُ كُلِّ الْجَوَانِبِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِوُجُودِ الْمُسْلِمِينَ فِي أوروپَا، وَمِنْهَا بُولِنْدَا؛ «فَبِذَلِكَ يُمْكِنُ الْوُقُوفُ فِي وَجْهِ تَسْرِيْعِ عَجَلَةِ الْمَزَاجِ الْمُعَادِي لِلْمُسْلِمِينَ، أَوْ الْخُضُوعِ لِمُرُوجِيِ التَّعَدُّدِ الثَّقَافِيِّ الْأَعْمَى



فئات؛ فمنهم ضحايا الاضطهاد العرقي مثل الأكراد، ومنهم المعارضون للأنظمة الديكتاتورية مثل الليبيين المناوئين لنظام القذافي، وهناك فئة اللاجئين ويمثل الشيشان العدد الأكبر منهم، وثمة فئة أخرى يمثلها الطلاب الذين بقوا في بولندا بعد إتمام دراستهم. وقد درس آلاف المسلمين في بولندا منذ ستينيات القرن العشرين، وتقدر نسبة من حصل منهم على الإقامة، أو حق المواطنة، في هذا البلد ١٠-٢٠٪ من مجموعهم العام. أما الفئة التي يُمثلها المهاجرون الاقتصاديون القادمون من أقطار فقيرة -مثل مصر- فقد بدأ عددهم بالتزايد في التسعينيات، وما بعدها؛ نتيجة تحولات النظام الاقتصادي في بولندا، وتحسُّن أدائه.

ويُورد المؤلف مبحثاً يعرض فيه مواقع توزيع المسلمين في بولندا، وأشكال النشاط المهني، وأماكن العمل، والمنظمات والجمعيات التي شكّلوها، وفروعها في مدن مختلفة. ومن المباحث الجديرة بالاهتمام تلك التي تُعنى بالنشاطات الاجتماعية، والسياسية، والثقافية للمسلمين ضمن جمعياتهم ومنظماتهم الثقافية والدينية. ويقدم الكتاب سرداً يُشير الانتباه، فيه معلومات توثيقية مفيدة، تقدم صورة عن عشرات المنظمات المختلفة، حيث يقسمها إلى سنية، وشيعية، وأخرى يطلق عليها اسم «حركات دينية جديدة»، مثل الأحمدية. ويتطرق كذلك إلى الجمعيات الصوفية متعددة المشارب والمذاهب. ونجد تفاصيل دقيقة، يذكر فيها أحيانا أسماء شخصيات مسلمة، تضم بعض الأطباء، والمدرسين الجامعيين، ورجال الأعمال. يقدم هذا المبحث صورة تكاد تكون شاملة لنشاطات المسلمين، ويعزز المؤلف بمبحث آخر، يرصد طبيعة العلاقات بين المهاجرين المسلمين والبولنديين. ولا بد من الإشارة إلى بعض العثرات التي أوقعت المؤلف في أخطاء منهجية؛ ففي معرض حديثه عن تلك العلاقات يتحدث عن «الجمعية الاجتماعية الثقافية لفلسطيني بولندا»، فيخلط بين الهوية القومية والهوية الدينية. ومن المعروف أن تلك الجمعية -كما هو واضح من تسميتها- ليست دينية، وأن المنتسبين إليها هم مسيحيون ومسلمون، فلا يحوز إذن الحديث هنا عن علاقات بين مهاجرين مسلمين وبولنديين.

يُمكن القول بأن الكتاب -ورغم ما اعتراه من هنات، ونواقص، ومغالطات- يقدم صورة شاملة مُثيرة للاهتمام، وإن جَانِبَهَا الصواب والدقة أحيانا، يُمكنها أن تشكل وثيقة تاريخية، عن وجود المسلمين في بلد كاثوليكي متدين، كان منغلقا لفترة طويلة وراء ستار الحديد الاشتراكي.

- الكتاب: «المسلمون البولنديون ديناً وثقافة».

- المؤلف: كريستوف كوشتشيلنيك.

- الناشر: (Wydawnictwo M)، بولندا، ٢٠١٦.

- باللغة البولندية.

- عدد الصفحات: ٢٤٤ صفحة.

* أكاديمي فلسطيني مقيم في بولندا



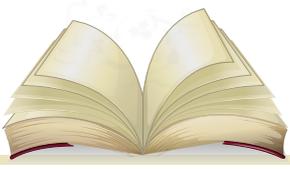
تقدم صورة واقعية لتطور أوضاع المسلمين في بولندا. ويشير المؤلف إلى تحول التتار البولنديين إلى أقلية، بعد أن كانوا أغلبية في البلاد، ويقدر تعدادهم حالياً من ثلاثة آلاف إلى ستة آلاف نسمة. وأصبح العرب والشيشان أكثر المسلمين عدداً؛ إذ بلغ العرب ١٢ ألفاً، ومنتهلهم كذلك من الشيشان. وقد لجأ معظم الشيشان إثر الحرب الروسية الأولى عليهم سنة ١٩٩٤، والثانية سنة ٢٠٠٠. أما ما تبقى من مسلمين، فيبلغ عددهم ستة آلاف، جُلبهم من الأتراك، والباكستانيين، والإيرانيين، والأفغان، والكازاخ.

ويشرح الكتاب وضع المسلمين القانوني في بولندا؛ فهم محميون بقوة الدستور الذي يكفل لهم حقوقهم كاملة؛ سواء كانوا مواطنين أو مهاجرين. وثمة حديث في أحكام تسجيل المنظمات والجمعيات الإسلامية، والوضع الخاص الذي يتمتع به «الاتحاد الديني للمسلمين» منذ توقيعه اتفاق تضاهم مع الدولة البولندية في العام ١٩٣٦م، بموجب مرسوم برلاني ينظم العلاقة بين الطرفين. أما الجمعيات الإسلامية الأخرى، فيحكمها وضع قانوني تنظمه إجراءات التسجيل في سجل الكنائس والروابط الدينية الأخرى، التي يختص بها وزير الداخلية والإدارة. ويؤكد كوشتشيلنيك أن للمسلمين في بولندا حقوقاً أوسع من حقوقهم في بلدانهم الأصلية؛ ففي كثير من تلك الأقطار تكون حرية الاعتقاد والتعبير معدومة، فمن يتردد عن الإسلام يعرض نفسه للموت، أو السجن، وفق أحكام الشريعة المعمول بها في عديد من الدول. ويستطرد المؤلف بأن المسلمين يستطيعون ممارسة شعائرهم الدينية، والاحتفال بأعيادهم بكل حرية، لكن عليهم مراعاة القانون البولندي إن تعارض مع قوانين الإسلام. من ذلك تعدد الزوجات الذي لا يسمح به المشرع البولندي، بل يُعاقب من يجيزه لنفسه. ويشير الكاتب قضية ذبح الحيوانات وفق الطقوس الدينية، وهي مشكلة نشأت بسبب جمعيات الدفاع عن الحيوان؛ إذ ترى أن الذبح الحلال تعذيب للحيوان، وهذا ما أدى إلى منعه على جميع المواطنين. وفي الكتاب مبحث مُخصَّص لتوصيف المهاجرين المسلمين، وتبيان أسباب هجرتهم من بلادهم؛ فنجدهم موزعين على

ولا تنظر إلى المسيحيين الوافدين من بولندا، ورومانيا.. وغيرهما بود؛ فمشكلة العنصرية -التي تجاهلها الكاتب- لا تمس ديانة الآخر فقط، بل تمتد إلى لونه وعرقه. ويشير المؤلف إلى أن تيارات كثيرة، ومنظمات قائمة على مبادرات شعبية، أخذت تنشط ساعية إلى الحد من هجرة المسلمين إلى أوروبا. وقد يبدو أن هذا الكلام صائب، لكنه ناقص، لا يقدم الحقيقة كاملة، فساكن الغرب الأوروبي لا يرغبون في تكاثر المهاجرين بينهم، على اختلاف أعراقهم، مسلمين كانوا أو مسيحيين. وقد كان واضحاً تدمير البريطانيين من توافد البولنديين والرومان (وهم مسيحيون) إلى المملكة المتحدة، وكان ذلك سبباً رئيسياً من أسباب خروج هذا البلد من الاتحاد الأوروبي.

يهتم كوشتشيلنيك بدراسة أوضاع المسلمين الذين قدموا إلى بولندا منذ العام ١٩٨٩م وحتى العام ٢٠١٤م، من بلدان الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وشمال إفريقيا. وتشمل محاور البحث أيضاً الأقلية التترية المسلمة، التي توطنت بولندا منذ القرن الرابع عشر الميلادي. يقسم المؤلف المسلمين إلى فئتين؛ أولاهما: الوافدون من الدول العربية التي يعدد معظمها. أما الثانية، فتضم البلدان المجاورة للعالم العربي، أو المرتبطة بثقافته بشكل وثيق؛ ومنها: إيران، وأفغانستان، وباكستان، وأقطار آسيا الوسطى. وثمة بلاد أخرى تنبثق عن هذه الفئة، ولها طابع خاص، مثل داغستان والشيشان، وهما جمهوريتان تتمتعان بالحكم الذاتي ضمن الاتحاد الروسي. ويصنف دولا أخرى ضمن هذه الفئة، ولكنها تتميز بحضور عربي في مجتمعاتها، هي: تشاد، وجيبوتي، وإريتريا، وإسرائيل، والصومال، وجزر القمر. وثمة ملحوظة لا بد منها، تلخص في أن الكاتب يضم في مباحثه دولا يضعها في قائمة البلدان التي هاجر منها المسلمون إلى بولندا، مثل: السعودية، وجيبوتي، وموريتانيا، والصومال، وجزر القمر، وعمان، والإمارات العربية. وحين يُدقق القارئ في الجداول المرفقة، يفاجأ بأن عدد الوافدين من كل دولة من تلك الدول، ضئيل جداً، لا يتجاوز شخصاً واحداً، أو شخصين. فكان الأولى بالكاتب ألا يضع هذه الدول تحت عنوان براق، يوقع القارئ في وهم استنتاجات غير ذات أهمية. في الكتاب جداول إحصائية تضم أعداد المسلمين الذين قدموا إلى بولندا، واستقروا فيها خلال خمسة وعشرين عاماً، أي خلال الفترة ما بين ١٩٨٩-٢٠١٤م، وتظهر الزيادة الكبيرة التي طرأت على مجموعهم العام. لكن يجب القول بأن عدد هؤلاء لا يزال صغيراً، ويتراوح بين ٢٠ ألفاً إلى ٢٦ ألف نسمة؛ منهم: حوالي خمسة أو ستة آلاف من التتار البولنديين. ولا تتعدى النسبة العامة للمسلمين، في أحسن الأحوال، حوالي ٠,٠٨٪ من مجموع سكان بولندا الذي يقارب ٤٠ مليون نسمة. وجدير بالذكر أن الأرقام الواردة عن عدد المسلمين غير دقيقة، وهذا ما يعترف به المؤلف أيضاً، ويشكك في تقديرات الرابطة الإسلامية في بولندا، التي ترى أن تعداد المسلمين يصل إلى ٦٥ ألفاً، بينما يبلغ ستين ألفاً، حسب موقع «شعبة بولندا».

ويحرص المؤلف على توثيق هوية المسلمين وانتماءاتهم القومية، ولهذا الفعل أهمية كبرى، تُقيد في تقديم معلومات تنفع الدارسين في المستقبل. ورغم عدم دقة المعلومات المستخلصة من ملفات دائرة الهجرة والسجل المدني، فهي



«المنزلق: المستقبل المضطرب لأوروبا».. لجيلز ميريت

مُحمَّد السماك *

تواجه المجموعة الأوروبية تحديات القرن الواحد والعشرين مُجتمعة، وبالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن هذا التعاون قد يسقط أو يتراجع في عهد الرئيس الجديد دونالد ترامب.. ومع ذلك، فإن أبرز هذه التحديات المشتركة: الاحتباس الحراري، والإرهاب، وعالمية الأسواق، والهجرات الجماعية، وعسكرة السياسات، والثورة الإلكترونية.. ويَطرح المؤلف -وهو رئيس تحرير صحيفة اختصاصية تصدر في بروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبي- السؤال الكبير: كيف سيتمكن الاتحاد من مواجهة هذه التحديات؟ ويتألف الاتحاد من 28 دولة، يبلغ مجموع سكانها 550 مليون نسمة. أما حجم اقتصادها، فيبلغ 15 تريليون دولار. غير أن دول الاتحاد لم تنفق على الدفاع في العام 2015 سوى 217 مليار دولار فقط. وبالمقابل، فإن الولايات المتحدة -التي يبلغ عدد سكانها 320 مليون شخص- أنفقت على الدفاع في العام ذاته 560 مليار دولار.. ومن هنا، يطرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إشكاليات مُستقبل العلاقات الأمريكية-الأوروبية لمواجهة هذه التحديات المشتركة.

واسعة، وهو أمر غير طبيعي. مع ذلك، يعترف بأن الاتحاد نجح حتى الآن في تجنب مضاعفات هذه النواقص. وبالمقارنة مع كل من الولايات المتحدة والصين، يعلن المؤلف الدكتور ميريت الحقيقة التالية، وهي أن الاتحاد تعثر حتى الآن؛ حيث فشل الأخران في تحويل التقنية الإلكترونية إلى نجاح تجاري. ويخلص المؤلف إلى القول بأنه وبهذه العقلية فإن الاتحاد الأوروبي لن يقوى على مواجهة التحديات، وإن المواجهة تتطلب إعادة نظر شاملة، وإلى جراحة أدبية وسياسية في مواجهة الحقائق.. والإ.. وقد أسفرت الحرب العالمية الأولى عن تفكك إمبراطوريتين كبيرتين: الإمبراطورية العثمانية، والإمبراطورية النمساوية-الهنغارية. وأدى هذا التفكك لقيام سلسلة من الدول الجديدة على قاعدة الوطنية والقومية. وذهبت المشاعر القومية إلى حد قيام حركات من نوع النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا، والعنصرية المتعلقة في العديد من الدول الأوروبية الأخرى؛ مما أدى لنشوب الحرب العالمية الثانية. وأسفرت تلك الحرب عن سقوط حركات اليمين القومي المتطرف؛ مما فتح الباب تدريجياً أمام قيام الاتحاد الأوروبي. ذلك أن أهم صفة يتمتع بها الاتحاد هي أنه عابر ليس فقط للحدود، بل عابر للقوميات.

اليوم، تشهد أوروبا حركة في الاتجاه المعاكس. أي باتجاه إعادة إنتاج الأحزاب القومية اليمينية المتشددة، وإعادة الاعتبار للشعارات النازية والفاشية من جديد.. ومن الأمثلة على ذلك:
أولاً - فرنسا:

الاتحاد. ويقول إن المركز في بروكسل لا يتخذ قرارات، ولكنه يُصدر توصيات فقط، وإن هذه التوصيات تنقل إلى حكومات الدول الأعضاء، وهي التي تحول التوصيات إلى قرارات وتشريعات، ومن ثم إلى سياسات. ومن هنا، يتضح أنه ليس صحيحاً الاعتقاد بأن الاتحاد هو الذي يتولى إدارة الدول الأعضاء، بل الصحيح أن هذه الدول هي التي تتولى إدارة الاتحاد.. وأن هذه العملية، عملية إدارة الاتحاد، تتم من خلال اللجان التي تتألف من أعضاء تسميهم الدول الأعضاء ذاتها، وهذه اللجان هي التي تتخذ القرارات المتعلقة بسياسة الاتحاد، من الزراعة مثلاً، حتى حماية المستهلك. وفي ضوء ذلك، يلقي المؤلف باللائمة على الحكومات، وليس على الاتحاد، في تعثر العمل المشترك لمواجهة التحديات الكبيرة. ويفند المؤلف الأسباب التي أدت لانسحاب بريطانيا من الاتحاد، وفي مقدمتها الهجرة الكثيفة من وسط أوروبا إلى بريطانيا. ويبين بالأرقام أن دول شمالي أوروبا، بما فيها بريطانيا، تفتقر لليد العاملة، وأنها تحتاج إلى مزيد منها في العقود العديدة المقبلة. ويقول إنه على الرغم من أن السياسيين الأوروبيين -بمن فيهم البريطانيون- يعرفون هذه الحقيقة، إلا أنهم لا يجروون على البوح بها بوضوح وعلانية أمام ناخبهم.

وفي تحليله لعملية اتخاذ القرارات في الاتحاد، يتهم المؤلف مجلس الاتحاد بعدم الشفافية. ويقول إن المجلس هو المصدر التشريعي الحقيقي، وإنه يجتمع خلف أبواب مغلقة، وإن البرلمان الأوروبي يمارس بعض السلطة، ولكن لم يسبق أن اتهم أحداً منهم بالمسؤولية عن الفشل. ثم إن هناك موظفين مدنيين غير منتخبين يمارسون سلطات

لقد كان ترامب واضحاً وجريئاً، بل وفجاً أيضاً، في دعوته للاتحاد الأوروبي إلى أن يتحمل المسؤوليات مباشرة دون الاعتماد على «تضحيات» الولايات المتحدة.. أو على الأقل أن يدفع الأوروبيون للولايات المتحدة مقابل التضحيات التي تقدمها. وبالنسبة له لم تعد الولايات المتحدة راغبة -ولا هي قادرة على- أن تتحمل المزيد؛ فهي في تصوّره الجديد «لم تعد جمعية خيرية»، ثم إنها تسعى لطّي صفحة الصراع مع الاتحاد الروسي من خلال العلاقات الشخصية الجيدة بينه وبين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.

لقد عمّل المؤلف على دراسة وتحليل التحولات القائمة والمستجدة في العلاقات الأوروبية-الأمريكية وأثارها على قوة الاتحاد وتماسكه؛ وبالتالي على استمراره؛ وذلك في الوقت الذي يواجه فيه الاتحاد خطر التفكك بعد الانسحاب البريطاني منه. وبعد أن شجّع هذا الانسحاب قوى سياسية في العديد من الدول الأوروبية الأخرى؛ مثل: هولندا، وفرنسا، على الاقتداء بالتجربة البريطانية. ويقول المؤلف إنه وفي الوقت الذي ينشغل الاتحاد بمرحلة ما بعد الانسحاب البريطاني، تنهمر فوق رأسه المشاكل المترتبة عن الهجرة الجماعية وعن عدم التعالي من الأزمة المالية التي حلت به (وبالولايات المتحدة)، مع تراجع حجم السوق الاقتصادي العالمي. بل ولعل في مقدمة كل شيء: صعود اليمين المتطرف حتى في ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا. ويذكر المؤلف في دفاعه عن الاتحاد، وفي محاولة لتسفيه النظريات التي تتهم هذا الاتحاد بانتهاك السيادة الوطنية للدول الأعضاء، أن عدد العاملين والموظفين في الاتحاد الأوروبي يبلغ 23 ألف شخص فقط، ويقول إن هذا الرقم هو أقل من عدد موظفي أي وزارة في أي دولة عضو في



لم يكن جديداً؛ فقد قاله من قبل -ولو بصورة مختلفة أو مخفضة- الرئيس أوباما نفسه، وقالته وزيرة خارجيته السابقة هيلاري كلنتون. وفي العام ٢٠١١م، ردّد الموقف ذاته وزير الدفاع في ذلك الوقت روبرت جيتس في خطاب ألقاه في بروكسل بمقر الحلف بالذات؛ حيث قال: «إن القيادات السياسية الأمريكية المستقبلية التي لم تتكوّن من تجارب الحرب الباردة -كما هو الأمر بالنسبة إلي- قد لا تعتبر أن التوظيف الأمريكي في الحلف الأطلسي يستحق كل هذه التكاليف».

لقد مرّ على هذا «الإنذار» ست سنوات، كان خلالها الرئيس ترامب مجرد رجل أعمال مهموم بتنظيم مهرجانات انتخاب ملكات الجمال في العالم، وفي بناء الفنادق والказينوهات. وممّا يُعطي موقّف ترامب الصاعق من الحلف مزيداً من الصدى الإيجابي في الولايات المتحدة رد الفعل الأوروبي على ما قامت به روسيا في أوكرانيا. فالدول الأوروبية لم ترفع إلا بنسبة ضئيلة جداً موازنات الدفاع. ولكنها زادت من حجم العقوبات المالية والاقتصادية فقط.

وفي العام ١٩٣٤، حدّر كاتب نمساوي يدعى ستيفان زويج من خطر التمزق الأوروبي، ودعا لاتحاد يحجب الخطر عن القارة الأوروبية. ولكن دعوته ذهبت أدراج الرياح. فهاجر مع زوجته إلى البرازيل؛ حيث كان يُراقب عن بُعد مجرّي الحرب تدمر القارة عن بكرة أبيها. فحملته تلك المشاهدة المروعة إلى الإقدام على الانتحار، هو وزوجته في العام ١٩٤٢. ولكن بعد مرور ستة عقود على انتحاره، بدأت أوروبا الخطوة الأولى نحو الاتحاد من خلال توجيه السياسات المتعلقة بالحديد والفحم حتى وصلت إلى توحيد العملة.. غير أن الاتحاد فشل حتى الآن في تحقيق الهدف الكبير وهو «المواطنة الأوروبية». وما يجري في الدول الثمانية والعشرين يوماً يعكس نرجسيات وطنية متمردة على الاتحاد.

ونظراً لخطورة هذه التطورات السلبية، تغرق المكتبات الأوروبية بالكتب والدراسات والأبحاث التي تحذر من العودة للوراء مرة جديدة. وذلك في ضوء صعود اليمين المتطرف في العديد من الدول الأوروبية في الشرق الأوروبي، وفي الغرب على حدّ سواء، وليس آخرها كتاب جيلز ميريت حول المستقبل الأوروبي المضطرب.

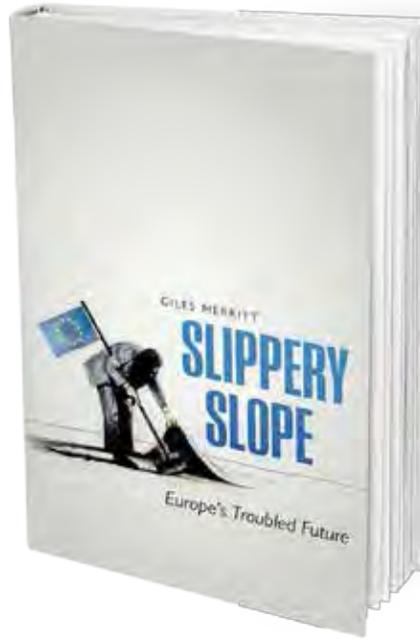
- الكتاب: «المنزلق.. المستقبل المضطرب لأوروبا»

- المؤلف: جيلز ميريت.

- الناشر: جامعة أكسفورد، ٢٠١٦، باللغة الإنجليزية.

- عدد الصفحات: ٢٧٠ صفحة.

بمفكر لبناني متخصص في دراسات العلوم والسياسة والفكر الإسلامي



يتحول المسلمون في أوروبا إلى أقلية دينية مضطهدة على غرار ما حدث للأقلية اليهودية؟ وهل تؤدي هذه المتغيرات إلى انقراض عقد الاتحاد الأوروبي كاتحاد عابر للقوميات والأديان؟ وفوق ذلك كله، لا بد من الإشارة إلى اتساع الهوة بين جانبي الأطلسي، الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي في عهد الرئيس ترامب.

وفي ضوء هذه المتاعب والأوضاع الداخلية، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو: كيف سيواجه الاتحاد الأوروبي التوجهات الأمريكية الجديدة للرئيس ترامب؟ وكيف سيتعامل مع التطلعات الروسية الجديدة للرئيس بوتين؟.. لقد أوضح الرئيس ترامب أنه اتخذ خيارين إستراتيجيين؛ الأول: أن على أوروبا أن تتحمل مسؤولية الدفاع عن نفسها. والثاني: أن الولايات المتحدة راغبة في إقامة علاقات ودية مع الاتحاد الروسي.

يعني الأمر الأول أن حلف شمال الأطلسي لم يعد -أو لن يبقى- في سلم أولويات الاهتمامات الأمريكية. ويعني الأمر الثاني أن «الصراع البارد» بين روسيا والاتحاد الأوروبي، سواء كان صراعاً حول مصير دول البلطيق أو حتى بولندا، خاصة الصراع حول أوكرانيا، والتوسع في شبه جزيرة القرم.. والتمدد في المياه الدافئة في شرق البحر المتوسط. إن ذلك كله لم يعد هو أيضاً -أو لن يبقى- في سلم أولويات الهموم الأمريكية، كما كان الأمر في السابق. وتنص المادة الخامسة من اتفاقية حلف شمال الأطلسي على «أن أي اعتداء على أي دولة من دول الحلف هو اعتداء على دول الحلف كلها». ولكن العمل بهذه المادة يقتضي أن تتحمل كل الدول الأعضاء الأعباء وليس المسؤوليات فقط، بصورة مشتركة. غير أن الواقع هو أن دول الاتحاد تعتمد من حيث الأعباء، على الولايات المتحدة أساساً وفي الدرجة الأولى.

لذلك؛ فإن ما قاله الرئيس ترامب بشأن حلف الأطلسي

نحو اليمين المتطرف. الآن تتمتع الجبهة بتأييد ٣٠ بالمائة من الأصوات. وقد تحقق لوبن المفاجأة الكبرى بفوزها بالرئاسة الفرنسية في العام المقبل. ومن برنامج الجبهة وقف الهجرة، وإبعاد الأجانب عن فرنسا، وفرض القيم والعادات الوطنية الفرنسية مقياساً وحيداً للمواطنة. والهدف من كل ذلك هو الإسلام والمسلمون.

ثانياً - ألمانيا؛

في الانتخابات العامة الأخيرة التي جرت قبل ثلاث سنوات، حصلت حركة اليمين المتطرفة المعادية للأجانب عامة وللمسلمين خاصة (أف-دي) على أقل من خمسة بالمائة من الأصوات. وهي نسبة لا تسمح لها بالتمثل في البوندستيف (البرلمان). ولكن عندما جرت انتخابات فرعية في ثلاث ولايات حصلت هذه الحركة «النازية الجديدة» على ما يتراوح بين ١٥ و ٢٤ بالمائة من الأصوات.

ثالثاً - بولندا؛

كان يكفي لزعيمة الحزب اليميني المتشدد بيتا زيدلوك أن ترفع شعار حملتها الانتخابية: «لا للمهاجرين، لا للمسلمين» حتى تفوز بالأكثرية المطلقة.. وتتولى رئاسة الحكومة.

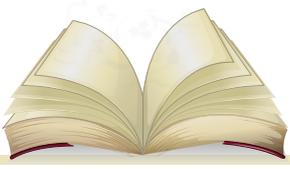
رابعاً - الدانمارك؛

في الانتخابات العامة التي جرت في العام ٢٠١١، مني حزب الشعب الدانماركي بهزيمة منكرة؛ حيث لم يحصل إلا على ١٢ بالمائة فقط من الأصوات. ولكن في الانتخابات التي جرت في العام ٢٠١٤ حصل الحزب على ٢١ بالمائة. والشعار الذي يرفعه الحزب والذي ضاعف من شعبيته هو معاداة المسلمين تحديداً وربما حصراً.

خامساً - بريطانيا؛

حتى في بريطانيا التي تعتبر تاريخياً من أكثر الدول الأوروبية انفتاحاً على المهاجرين، انقلبت الحال رأساً على عقب. يترجم ذلك تصويت الأكثرية من الناخبين البريطانيين لصالح الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، ليس كرهاً بالاتحاد، ولكن رغبة في إغلاق باب الهجرة من الاتحاد إلى بريطانيا.

وتترافق هذه النماذج من المتغيرات في المجتمعات الأوروبية، مع تصاعد عمليات الاعتداء على المهاجرين عامة، وعلى المسلمين خاصة، حتى إن الحكومة البريطانية اضطرت لإعداد قانون جديد يُشدّد العقوبات على مرتكبي أعمال الكراهية العنصرية أو الدينية. وتعزز من مشاعر الكراهية، الأعمال الإرهابية التي تعرضت لها فرنسا وبلجيكا وألمانيا مؤخراً، والتي ارتكبها إرهابيون باسم الإسلام تبيّن أن بعضهم من المهاجرين الجدد، أو القدامى. الأمر الذي عزّز من مشاعر الربط بين الهجرة والإرهاب. ومن هنا، ترتفع علامات الاستفهام الكبيرة؛ منها: هل تؤدي مشاعر الكراهية ضد الأجانب ضد المسلمين إلى إعادة إنتاج الانتماءات القومية اليمينية المتشددة التي هيمنت على أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية؟ وهل



«توجه كوریا 2017: ركض الدجاجة».. لكيم نام دو

محمود عبدالغفار *

يعدُّ «توجه كوریا» - الصادر في نوفمبر 2016م، حول ما سيكون عليه الاستهلاك والتسوق عام 2017م- واحداً من الكتب المهمة الآن لدى القارئ الكوري الجنوبي؛ لعدة أسباب: يحتفل الكتاب هذه السنة بمرور عشر سنوات، وبالنسخة رقم عشرة على التوالي بالعنوان نفسه؛ مما يعني نجاحه في اكتساب ثقة القراء العاديين من جانب، وثقة رجال الأعمال من أصحاب المصانع والشركات - وكذلك المهتمون بالأمور الاقتصادية والتسويقية- من جانب ثانٍ. كما يربط المؤلف ومساعدوه بين العلم والبحث العلمي الإجاد والفكرة العامة الحديثة المستمدة من منظومة تصورات موروثية عن الحياة والأحياء تُطلق اسم أحد الحيوانات على العام الجديد حسب التقويم القمري الصيني (الفأر، الثور، النمر، الأرنب، الثنين، الثعبان، الحصان، الماعز، القرد، الديك/ الدجاجة، الكلب، الخنزير). والكتاب يُصدّر كل عام بعنوان فرعي مستمد من الحيوان الممثل للسنة؛ كان في نسخة الكتاب الصادرة في نهاية 2015م هو: «عام القرد». أما هذه السنة، فالعنوان الفرعي هو «ركض الدجاجة».

تاريخ المنتج العريق، وتمتعه بتقاليد معينة لفترات طويلة، بل راحوا ينجذبون إلى المنتجات الجيدة ذات الأسعار المعقولة، وخير مثال يعبر عن هذه الحالة على نحو ما يطرح الكتاب هو السيارة «تويوتا-ليكساس».

- أنا من جيل يُدعى «اخترني أو خذني»؛ هذا الجيل ممن وُلدوا في الفترة من 1985م حتى 1997م، وهو الآن في أوائل الثلاثينات من العمر، لديهم خبرات عميقة بكيفية استخدام الهواتف الذكية منذ الطفولة والتكنولوجيا الرقمية بشكل عام؛ لهذا يُطلق عليهم جيل الهواتف المحمولة، أو الهواتف الذكية، أو الجيل المظفور على التكنولوجيا الرقمية، بحسب المصطلح الذي أطلقه «مارك برنسكي» في مقال له بالعنوان نفسه «الجيل المظفور على التكنولوجيا الرقمية وجيل المهاجرين الرقميين» عام 2011م، مُركّزاً على المعلمين والمتعلمين في أمريكا، خاصة في إطار تناول مسألة سبل أو مناهج التعليم. حيث طرَح فكرة مؤداها أن الطرق التقليدية في التعليم لم ولن تجدي مع هذه الأجيال التي وُلدت وتربّت على التكنولوجيا الرقمية. وقد لاقت الفكرة استحساناً كبيراً من المتعلمين وأولياء أمورهم، وكأنه أخيراً هناك شخص ما بإمكانه أن يتفهم طبيعتهم وخصوصيتهم ومتطلباتهم في التعليم، بعد أن ضاقوا ذرعاً بالطرق التقليدية التي لا تناسبهم ولا تتناغم مع ما تربّوا عليه.

هذا الجيل المظفور على التكنولوجيا الرقمية في كوریا قد جاء إلى الوجود لوالدين عاصراً اقتصاداً محلياً كان يتنامى بمعدل عشرة بالمائة، وعاشاً أزمة صندوق النقد الدولي عام 1997م عندما كان معدل النمو لا يتجاوز خمسة بالمائة. ومع كل تلك الصعوبات كانت الأسرة الكورية تنفق على الدروس الخاصة لتحسين مستوى أولادها تعليمياً ما يصل إلى 87% من دخلها، وبنسبة 42% من دخل أسر أخرى للسفر خارج كوریا، وبنسبة 14,3% لدى أسر ثالثة لأجل الدراسة بالخارج. هذا الجيل تلقى دعماً متواصلًا

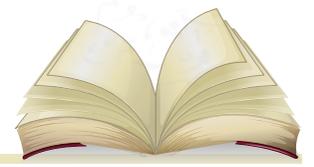
في هذه الآونة، وهناك رغبة عارمة لدى الكوريين لتخطيها. لذا؛ فعنوان الكتاب الفرعي «خطو الدجاجة» يخبر الجماهير -على نحو تمثيلي أو مجازي- بأنه ورغم صعوبة المرحلة، ورغم أنهم يسرون على الأرض كما يركض الدجاجة، إلا أنهم لو قاوموا وبحثوا عن ابتكارات وسبل جديدة سيرون بأعينهم أن الدجاجة يمكنه التحليق في السماء. وتشتمل محتويات الكتاب على عدد من العناوين الفرعية التي سنقوم بشرحها تباعاً على نحو ما وردت به.

- أنت تعيش الآن ولمرة واحدة فحسب؛ الحياة فرصة يجب اغتنامها. ولكن الملاحظ أن الناس يركزون على الحاضر أكثر من المستقبل؛ لأنه غير مرئي أو غير واضح. ويركّز المؤلف تحت هذا العنوان على جيل «ساتوري»، وهي كلمة يابانية تعني «الفهم أو الاستيعاب». تلك الكلمة التي بزغت مع جيل من الشباب الياباني عام 2010م بعد فترة طويلة من الركود الاقتصادي، حيث مروا بتجربة قلة الحيلة وانحسار الآمال لمرة عديدة؛ وبالتالي تعلموا أنه ليس من السهل أن يحصلوا على كل ما يريدونه أو يتمنونه. وقد تقبلوا الأمر فحسب دون رغبات أو طموحات بعيدة على المستوى الاقتصادي حتى أطلق عليهم جيل الفهم أو جيل الاستيعاب. وبالتالي ظهرت فكرة الاستمتاع بما في الأيدي الآن إلى أقصى حد ممكن. ويُمكننا أن نرى الآن -كما يرى المؤلف- عدداً من السائحين حول العالم ممن يقومون بتأجير منازلهم واستخدام تلك النقود في الاستمتاع -الآن- بالسفر!

- التوجه نحو العلاوة أو المكافأة «ب+»؛ هذا العصر هو عصر المعلومات المتاحة عن كل شيء وأي شيء. عصر لم تعد فيه الأشياء الفخمة باهظة الثمن غير معقولة وغير جذابة، لتحل مكانها المنتجات والأشياء ذات الأثمان المقبولة وبمستوى معقول من الجودة؛ تلك الأشياء التي يطلق عليها «المكافأة بـ موجب». فلم يعد الناس ينجذبون إلى المنتجات الفخمة التي ترتكن إلى

ومن أسباب نجاح الكتاب أيضاً أن ما يتوقعه المؤلف يقع بالفعل، ويلمسه القراء والاقتصاديون كما سبق وأشرنا؛ لذا فقد بدأت شعبية الكتاب تتزايد بشكل غير مسبوق. ومؤلف الكتاب كيم. نام. دو وهو أستاذ أكاديمي بأرفع جامعة كورية هي «جامعة سيول الوطنية»، وهو باحث ذو خبرة عميقة في مجال الدراسات التسويقية والتجارية، ويقوم بإعداد هذا الكتاب بشكل سنوي منذ عشرة أعوام، بمشاركة عدد من الباحثين والدارسين في مرحلة الدراسات العليا من تلاميذه والمعاونين له. حققت كتبه مبيعات ضخمة، ونالت شهرة واسعة في الأعوام الأخيرة؛ منها: كتابه «تألم لأنك لم تعد صغيراً»، ثم كتابه «ستنضج بعد تعب المحاولة الألف»، وهو الكتاب الذي تجاوزت مبيعاته المليون نسخة في عدد من الدول -تايواند، البرازيل، تاوان، هولندا، اليابان، فيتنام- كما ظلّ الكتاب الأكثر قراءة على موقع «أمازون» بالصين لستة عشر أسبوعاً متواصلة. وقد درس المؤلف القانون وإدارة الأعمال بجامعة سيول الوطنية، كما أنه يقوم بالتدريس بقسم «الاستهلاك» بالجامعة ذاتها. وفي 2007م صدر له كتاب «كوریا المترفة» الذي نال عنه جائزة شهيرة داخل البلاد. ثم شرع منذ ذلك العام في الكتابة عن «توجه» كوریا حتى النسخة العاشرة التي نحن بصدد تقديمها عبر هذه السطور. أما عن الباحثين المشاركين في إعداد كتاب هذه السنة مع المؤلف؛ فهم: إي جو يونج، وإي هيانج إن، وجون مي يونج، وكيم سو يونج، وتشوي جي هيه.

وعلى نحو ما ذكرنا، تغدو الكلمة المفتاحية للكتاب هي الحيوان الذي تسمّى به السنة القمرية حسب التقويم الصيني، ومن خلالها يقوم المؤلف بالتنبؤ بما سيلحق بالتوجهات الاستهلاكية من تغيير، وكيف ستتشكل التوجهات الاجتماعية كذلك، وعلاقة ذلك كله بالإنتاج والمنتجات التكنولوجية... وغيرها، من كل ما هو قابل للاستهلاك. واضح أن الاقتصاد الكوري يُعاني أزمات



يتخلص الناس من أسيائهم الخاصة التي لا يستطيعون المحافظة عليها نظيفة ومنظمة. إنهم يريدون رميها لكي يشتروا بدائلها الأحدث إلى حد بلغ معه الأمر أنهم يتخلصون مما يربطهم بحياتهم السابقة أو الماضية، ويحاولون أن يعيشوا حياة جديدة مختلفة، حتى إنه عندما نصل إلى مرحلة أننا لم نعد نملك شيئاً خاصاً بنا بعد أن أحلنا التكنولوجيا محلها، فإن حياتنا ستصير ضبابية أكثر فأكثر.

- إعادة بناء التسويق والإنتاج في ضوء تخطيط أو طموحات المستهلكين:

لقد تغيرت نظريات التسويق بحيث أصبحت المنتجات تبحث عن تحقيق هدف أساسي وهو طموح أو رغبات المستهلكين والحصول على تلك المنتجات في أي وقت وأي مكان من خلال الحاسوب أو الهاتف الذكي. مثل هذا النوع من التسويق قادر على إقناع المستهلكين وإرضائهم ويمنح التكنولوجيا الرقمية نجاحاً في المجال التجاري بشكل عام.

- قيمة خبرات المستخدمين والمستهلكين:

التجارب والخبرات الاستهلاكية صارت الآن تنافسية. فقد تبين مثلاً أن المسافة التي يقطعها الأمريكيون عندما يلعبون لعبة «بوكيتمون» تساوي ١٤٣ مرة للمسافة التي يقطعها الإنسان في رحلة من الأرض إلى القمر! وبالتالي هذا النوع من الخبرات يتم وضعه الآن عند تسويق المنتجات الاستهلاكية، فلم يعد المستهلك سلبياً يأخذ منتجاً ويجربه، بل صار المنتج هو الذي يبحث عن تحقيق رغبات المستهلك فيه.

- عصر غياب الظهير أو الداعم:

أصبحنا نعيش في زمن من الصعب أن نحس فيه بالرضا تجاه ما تقدمه لنا الحكومات؛ لأننا صرنا نعيش بإستراتيجيات فردية بحتة تعزل الأفراد عن وجودهم في محيط اجتماعي متماسك. وهنا يُلح المؤلف على ضرورة التغلب على الأحاسيس السلبية أو المنظور السلبي للأمر بسبب عدم قدرتنا على العيش على نحو متميز، بل علينا أن نتمكّن على الأقل من مواصلة العيش إلى أن نبلغ مرحلة التعاون والمشاركة ونقض العزلة من جديد.

- الكتاب: «توجّه كوريا ٢٠١٧: ركض الدجاجة».

- المؤلف: كيم نام دو وآخرون.

- الناشر: «ميريه إي تشانج»، ٢٠١٦، باللغة الكورية.

- عدد الصفحات: ٤٢٢ صفحة.

* مدرس الأدب الحديث والمقارن بكلية الآداب -

جامعة القاهرة



يشعر المستهلك بفائدتها وحدها، ولهذا أطلق عليها التكنولوجيا الهادئة. ويضرب مثلاً آخر من كوريا حول إنتاج شركة «جون هانكوك» للتأمين جهازاً يُحصي خطوات الشخص الذي يرتديه بشكل يومي؛ وبالتالي يقيس مدى تمتعه باللياقة البدنية والصحية. وقد قدمت الشركة تخفيضات على قيمة التأمين لعملائها ممن ارتدوا هذا الجهاز!

- مفتاح النجاح التسويق والمبيعات:

كان يُعتقد أن التسوق الإلكتروني سيقضي على وظائف البائعين، ولكن تبين أن عصر البائعين يعود مجدداً. صحيح أن العديد من الأجهزة الآلية يمكن أن تقوم بما يقوم به العمال والموظفون من خدمات، ولكن يبقى دائماً ذلك الحس الإنساني الذي تعجز عن تقديمه الآلة مطلباً حثيثاً يرومه المستفيدون من تلك الخدمات، وبالتالي فهذه الحقبة مختلفة عن سابقتها؛ حيث كان التركيز منصباً على زيادة المبيعات بغض النظر عن مدى الاهتمام الإنساني بالمستهلك؛ وبالتالي على التسويق والمبيعات أن تتحلّى بما يمكن تسميته «المبيعات ذات العلاقة الاتصالية مع المستهلكين».

- عصر «الوحيدون» أو «المنعزلون»:

يُمكن الادعاء بأن الإنسان يشحن هممه ويحقق ما يصبو إليه من خلال الآخرين، ولكن هذه الأيام يختار الناس بوعي تام الانعزال؛ مما يُقلل من حجم العلاقات التي يتمتعون بها مع الآخرين، وربما الدافع وراء ذلك هو البحث عن السعادة الخاصة بهم وحدهم. لكننا نستطيع أن نحس بمدى ما هم فيه من وحدة وانعزال عندما نراهم يمسكون عصاتي الأكل بيد، والهاتف الذكي باليد الأخرى.

- لن تستمر الحياة دون دأب، أو بمعنى آخر الحياة تكمن في عدم الاستسلام؛

من والديه، دونما شكوى أو ضجر رغم صعوبة الأوضاع الاقتصادية. ورغم أن أولادهم -هذا الجيل- قد حصلوا على درجات متميزة، وتخرجوا في جامعات كبيرة، فلم يتمكنوا من الحصول على وظائف مناسبة؛ مما أدى في النهاية إلى أن يصبح جيلاً بلا طموح، ومع ذلك فهم يواصلون العيش بلا استسلام، باحثين عن السعادة في أبسط الأشياء؛ لهذا فهم جيل هاشتاج: ## اخترني # خذني # الكفاءات # ليس هناك نقود # الأشياء الزهيدة # العملية # المشاركة # الاختصارات #.

كما يتضمّن هذا المبحث عدداً من العناصر الأخرى، نُوردها فيما يأتي:

١- الذي ينفق قليلاً هو مستهلك عقلائي أو واقعي؛ إنهم جيل لا يعبأ كثيراً بمسألة المشاركة أو حتى إعاره الأشياء. جيلٌ يجب أن يكون وجود شريك أو معشوق في حياة أفرادها أساسياً وجوهرياً. إنه جيل الاستهلاك الوهمي؛ فهم قادرون على استهلاك أشياء وهمية بدلاً من الأشياء الحقيقية التي لا يستطيعون تحمل كلفتها. فعلى سبيل المثال: سيلجأ الذين لا يقدرّون على تحمل نفقات الاستمتاع بالتخييم في جبل أو منتجع معين شهير وبعيد، إلى التخييم في باحة مطعم قريب من محل سكنهم وبتكلفة بسيطة.

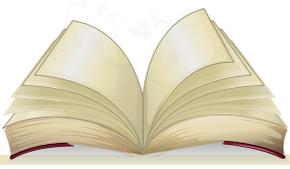
٢- الهاشتاج الثاني لهذا الجيل تحت عنوان «الملل أو الضجر إنمّ بينما الإشراق لا ضير فيه ##.. ## الصبر # صور العواطف # المتعة # الإشراق # الجيرة #.

٣- الهاشتاج الثالث لهذا الجيل تحت عنوان «لا للمغامرات الخطرة، ونعم للتواضع المستقر»: ## مرض عدم القدرة على اتخاذ القرار # المتابعة المستمرة # افعل ذلك من أجلي #.

٤- الهاشتاج الرابع لهم بعنوان #نكار مفهوم القيمة حسب تصور الأجيال السابقة: ## تغيير الوظائف # الهجرة # الغرباء # التنوع # اللامبالاة #.

- التكنولوجيا الهادئة التي تُحسّ ولا تُرى:

الشبكة التكنولوجية غير المرئية قادرة على تغيير العالم بسهولة وإقناع، ولكن مهما كانت تلك التكنولوجيا عظيمة، فهي بلا قيمة ولا جدوى لو لم تهتم فعلياً بالإنسان. فقد تم ابتكار أحد الأجهزة ليرتديها الطلاب لتحسين قدرتهم على التركيز عام ١٩٩٠م، ثم بعد عشرين سنة تم الإعلان عن نظارة ذكية سميت بـ«نظارة جوجل» التي تقوم بتشغيل العديد من الوظائف التكنولوجية من خلالها، ولكنها لم تلقَ رواجاً ونفراً منها الناس حتى أطلق عليها الأمريكيون مسميات تشير إلى الغباء والحمق للسخرية منها. هذا المثال يُبين أن المستهلكين لا تسحرهم المنتجات التكنولوجية المتقدمة، وإنما تفتنهم المنتجات التكنولوجية التي تجعلهم يشعرون بحالة أفضل عبر إحساسهم بأن شيئاً ما يهتم بهم؛ وبالتالي يقدم المؤلف ما يشبه النصيحة قائلاً: إن التكنولوجيا يجب أن تكون خفية وغير محسوسة؛ بحيث



«خمس ديمقراطيات صاعدة ومصير النظام الليبرالي الدولي».. لتيد سيكون

فيان نبيل *

يعود الكاتب تيد بيبكون بعقارب الزمن إلى الوراء ثلاثين عاماً، مُستعرضاً المشهد العالمي في العام ١٩٨٤؛ حيث سيطرت ظلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق على العالم، وسادت الديكتاتوريات في كثير من دول العالم النامي. وبعد مرور أكثر من ثلاثين عاماً، يعرض لنا مشهداً عالمياً مغايراً. فقد تفكك الاتحاد السوفييتي، وانحسر خطر الحروب النووية، وتم تكوين الاتحاد الأوروبي، وأصبحت إفريقيا تفتخر بالحرية بعد أن تخلصت من الاستعمار وبقيت التمييز العنصري، وتسارع النمو الاقتصادي في العالم، وظهرت قوى جديدة تبحث عن دور لها في الحوكمة العالمية، بعد أن حققت إنجازات على المستوى الاقتصادي والسياسي. فمع نهاية الحرب الباردة، سعت عدد من الدول الاشتراكية إلى تبني برامج الإصلاح السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، بغية تأسيس نظام سياسي يقوم على قيم ومبادئ الديمقراطية بمعناها الغربي، وبلورة أنظمة قادرة على ضمان حد معين من التنمية والأمن، واحترام حقوق الإنسان. وهو أمر قد يكون من شأنه تغيير موازين القوى الدولية، بعد أن سيطرت على العالم دول ذات تاريخ ديمقراطي (الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي) لفترة زمنية طويلة ولا تزال.

والحريات المدنية، وجُرم الانقلابات. وهكذا في أقل من ثلاثة عقود، انتقلت البرازيل من الديكتاتورية العسكرية إلى الديمقراطية التعددية في إدارة البلاد، ومواجهة عدد لا يحصى من التحديات؛ أبرزها: ارتفاع معدلات البطالة، والفساد السياسي الراسخ، والعنف الإجرامي.

ثانياً: تميّز الدول الخمس بتحقيق التجانس كمجتمعات مترابطة لأبعد مدى ممكن على الرغم من التعدد اللغوي، والديني، والعرقي. فعلى سبيل المثال: حققت إندونيسيا تحولاً هائلاً على المستويين الاقتصادي والسياسي، كما تعاملت مع الإسلام كدين مؤثر مجتمعيًا، لكن دون أي تدخل له في السياسات العامة، والسياسة الخارجية للدولة. وانضمت الهند منذ عام ١٩٩١ إلى مصاف أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم، وبدأت تستعد لجني المكاسب في السنوات المقبلة في ظل رئيس الوزراء المنتخب حديثاً «نارندرا مودي»، ولكن الهند تواجه بعض تحديات أساسية ناتجة عن الصراعات طويلة الأمد مع باكستان من أجل السيطرة على منطقة جامو وكشمير، ووجود مجموعة انتهاكات لحقوق الإنسان والتي لا تزال في مأمن نسبي من العقاب بفضل قانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة. كما عانت من وجود حكومات ضعيفة، وانبعث القومية الهندوسية مما أدى إلى تفجر العنف ضد المسلمين.

إن نجاح الديمقراطية في الهند يتحدى العديد من النظريات السائدة التي تضع شروطاً مسبقة للديمقراطية؛ فالهند ليست اقتصاداً صناعياً ناشئاً، ورجال الأعمال الهنود والطبقة المتوسطة لا يسيطرون

وإشراك المواطنين في تحديد شكل النظام السياسي وسياساته؛ بما يدعم فكرة التعددية، وبما يعكس اعتقاد معظم الشعوب في فاعلية الديمقراطية كنظام للحكم. وضع الكاتب السمات المشتركة لنماذج التحول الديمقراطي الناجح بين الدول الديمقراطية الخمس (الهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، وتركيا، وإندونيسيا)، والتي عبّر عنها بالحروف التالية (IBSATI)، وتتلخص تلك السمات فيما يلي:

أولاً: أنها تحولت من أنظمة حكم مغلقة سلطوية إلى أنظمة أكثر انفتاحاً، مصحوبة بالشفافية والمساءلة السياسية، والاقتصادية. على سبيل المثال تابعت على البرازيل بعد إعلان استقلالها عن البرتغال عام (١٨٢٢م) أنظمة متنوعة؛ أبرزها الحكم العسكري الديكتاتوري منذ العام ١٩٦٤، الذي قام بقمع المعارضين السياسيين، وحظر الأحزاب السياسية، وألغيت الانتخابات المباشرة لرؤساء البلديات والمحافظين، وسيطر الجيش على كل جوانب الأمن القومي. وحقق الحكم العسكري نمواً اقتصادياً سريعاً على أساس تملك الدولة للقطاعات الرئيسية للاقتصاد، ولكن نتيجة لغياب العدالة الاجتماعية في توزيع عائد التنمية، ظهرت حركات عمالية ضد السلطة قوبلت بالقمع والعنف. بدأت أحزاب المعارضة لتوحيد قواعدها، وفاز أول رئيس مدني منتخب «تاكريدو نيفيس» (١٩٨٥م)، الذي تُوِّج قبل توليه منصبه، تاركا السلطة لـ«سارني» ليتعامل مع الديون الخارجية المتصاعدة والتضخم الجامح خلال فترة ولايته، وشكل جمعية تأسيسية لصياغة دستور جديد، والذي ضمن حقوق الأفراد

ويُحلل تيد بيبكون -بشكل مُفصّل ومُتوازن- خمسة نماذج لديمقراطيات صاعدة، من خلال تجاربها الناجحة والمؤثرة في تحديد السبل والأسس الاقتصادية والسياسية اللازمة لتحقيق نظم ديمقراطية، ذات شأن تنموي حقيقي يقوي من النظام الدولي الليبرالي، ويدعم أمنه ورفاهيته، وهي: الهند، والبرازيل، وجنوب إفريقيا، وتركيا، وإندونيسيا.

وتشترك النماذج الخمسة -التي تناولها الكاتب بالتحليل- في أنها نجحت في بناء نظام ديمقراطي، يركز على التنمية والأمن، بعد أن عانت طويلاً من أنظمة سلطوية استبدادية، مارست القهر والاستبداد؛ فقد عانت الهند من الاستعمار الطويل، وتأسّلت السياسات العنصرية في جنوب إفريقيا منذ الاستعمار وحتى أول عهدها في الاستقلال، وحُكمت إندونيسيا بقبضة حديدية. وهذه الدول استطاعت أن تنتقل من عصور الاستبداد إلى نهضة حقيقية، وتحولت إلى كيانات ذات تأثير ملموس على مستوى العالم.

وتضاعف في العقود الثلاثة الماضية عدد الدول التي حققت خطوات نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ فقد كان عدد الدول الديمقراطية في العام ١٩٨٩ (٦٩ دولة)؛ بما يُمثّل ٤٦% من دول العالم، ولكن في العام ٢٠١٤ أصبح عددها ١٢٥ دولة بما يعادل ٦٣% من دول العالم، وفي العام ١٩٨٩ عاش ٢,٢٨ بليون شخص في ظل نظم ديمقراطية، وأصبح عددهم الآن ٤,١٨ بليون. وتؤكد استطلاعات الرأي أن المواطنين على مستوى العالم يفضلون العيش في النظم الديمقراطية التي تسمح بإجراء انتخابات حرة وتحمي الحقوق المدنية،



ديمقراطية ليبرالية، سياسيا واقتصاديا، يكمن في أنه بدأ من الداخل، وأهم منطلقاته توفير سبل معيشة أفضل لمواطنيها، وصولا لحكم ديمقراطي يدعم التنمية البشرية. وليس بغريب أن يكون لتلك الدول الخمس تأثير في عملية صنع القرار بالمؤسسات الدولية، وأن تحظى باهتمام واسع من قبل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، كما أن لها هيمنة كبيرة في الكيانات الاقتصادية التي تنتمي إليها؛ مثل: مجموعة العشرين، فضلا عن أن بعضها مساهم رئيسي في تأسيس كيانات اقتصادية جديدة، كمجموعة البريكس، وتسعى الدول الخمس إلى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن؛ لأن لديها ميلا وطموحا في القيام بدور موازن لدور الولايات المتحدة الأمريكية المهيمن على النظام الدولي، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفييتي السابق.

واعتمدت الدول الكبيرة والصغيرة في الشرق والغرب نظما أكثر انفتاحا وتعددية وتنافسية في الحكم؛ مما يُعطي الناس مزيدا من القدرة على اختيار الكيفية التي يودون أن يحكموا بها، فضلا عن نمو العناصر الأساسية للديمقراطية الليبرالية من انتخابات دورية نزيهة مع الاقتراع السري العام التي تديرها الهيئات الانتخابية المستقلة، وسيادة القانون التي يكفلها قضاء مستقل، واحترام حقوق الإنسان العالمية، والحقوق السياسية والمدنية، ووجود حياة حزبية ومجتمع مدني قوي ومستقل، والرقابة المدنية على الجيش، وحرية الصحافة.

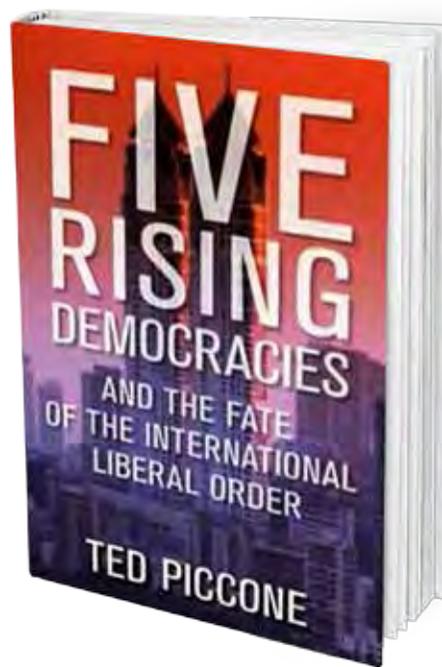
ويرى المؤلف أن محاولات الدول العربية لأن تصبح نظماً ديمقراطية قائمة على الشفافية، والمساءلة، عقب ثورات «الربيع العربي»، قد تحوّلت عن مسارها، وساد الإرهاب والحروب الأهلية في سوريا، واليمن، والعراق، وليبيا. ويصفها بأنها كمن يمضي خطوات للأمام، ويتراجع خطوة، فيبقى مكانه دون إنجاز حقيقي، بل محققا خسائر متزايدة بمرور الوقت لانعدام الرؤية المدروسة، وغياب نظم ذات إرادة حقيقية ورغبة في التغيير.

- الكتاب: «خمس ديمقراطيات صاعدة ومصير النظام الليبرالي الدولي».

- المؤلف: تيد بيكون.

- الناشر: مؤسسة بروكينج، واشنطن. دي. سي، ٢٠١٦، باللغة الإنجليزية.

* كاتبة وباحثة مصرية



التغيير الإيجابي. ويشير المؤلف إلى أن حكومات الدول الخمس أدرجت في أجندة عملها التنموية برامجاً للنهوض بالأحوال الصحية، والتعليمية، والاجتماعية لمواطنيها. فعلى سبيل المثال: اهتم برنامج «بولسا فاميليا» في البرازيل بتوفير تحويلات نقدية للأسر ذات الدخل المنخفض، مقابل ترك الأطفال في المدارس للتعليم، وعدم تشغيلهم. ووضعت الهند عدة تشريعات تقر بتقديم مساعدات غذائية للأسر الفقيرة، من خلال برنامج الحبوب المدعمة، والمخطط أن يستفيد منه ٧٠٪ من السكان.

إن الديمقراطية وتحرير النظم السياسية والاقتصادية في هذه الديمقراطيات الصاعدة الخمس الكبرى - على مدى العقود الثلاثة الماضية - تقدّمت جنباً إلى جنب مع ارتفاع مستوى معيشة الملايين من مواطنيها؛ فقد حقّق الاقتصاد الهندي نمواً بأربعة أضعاف، والاقتصاد الإندونيسي بأكثر من ثلاثة أضعاف، والاقتصاد الجنوبي إفريقي تضاعف، وزاد الاقتصاد التركي بأكثر من الضعفين، وذلك إذا ما تمت مقارنة النمو الاقتصادي لتلك الدول خلال عام ٢٠٠٢ بالعام ٢٠١٣.

إن الديمقراطية في تلك الدول تولّدت من تجاوب حكومات تلك الدول مع الأصوات المطالبة بفرص وأحوال معيشية أفضل؛ من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، ودعم الاستثمار التجاري بما يُوفّر فرص العمل، وانتشال المواطنين من الفقر؛ فكانت النتيجة مضاعفة الاقتصاد بما انعكس على مستويات المعيشة.

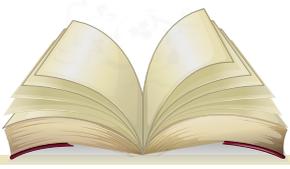
وفي الختام، تتمثل الفكرة الأساسية لهذا الكتاب في نجاح الدول الخمس في أن تكون نموذجاً لبلورة أنظمة

بشكل كامل على السياسة في البلاد، والهند أبعد ما تكون عن التجانس العرقي، وستحتل على الأرجح مرتبة متدنية إذا ما طبقنا بعضاً من معايير «الثقافة المدنية». ولكنها ركزت عبر السنين على تقوية بنية نظامها السياسي القائم على فيدرالية غير مرهونة بمعايير محددة، مع دوائر سلطة وحكم ذاتي متحدة المركز على مستوى الاتحاد والولاية والمنطقة المحلية، وعلى روح القومية التي تعتبر حساسة بالنسبة للتعددية على مستوى الثقافات والإثنيات والهويات، وعلى التوفيق بين ضرورات التدخل السياسية والاقتصادية والتنظيمية، وعلى أساس قانوني يتم بموجبه تقاسم السلطة وتوزيع السلع والخدمات، والهنود يطالبون باستمرار بإصلاح نظام لا يستطيع - دائماً وفي كل مكان - إرضاء الجميع حتى في أفضل البلاد تطبيقاً للديمقراطية. ولم يكن أحد يتوقع أن حكم ما يزيد على المليار نسمة مهمة تخلو من الصعوبة؛ وهنا تُصنّف الهند والصين في فئة خاصة من حيث صعوبة الإدارة السياسية لأنظمة حكم ضخمة.

وفي جنوب إفريقيا (١٩٩٠م)، تمّ إلغاء حالة الطوارئ وإطلاق سراح السجناء، ومن بينهم زعيم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي «نيلسون مانديلا»، وتمّ التفاوض مع المعارضة، وفي العام ١٩٩١م، وافق البرلمان على إلغاء الإطار القانوني الذي يؤيد الفصل العنصري في الوقت الذي استمرت فيه المفاوضات بشأن الدستور المؤقت الذي فتح الباب أمام عهد جديد من الحكم الديمقراطي، وفي أبريل ١٩٩٤م تم إجراء انتخابات حرة ونزيهة وأصبح نيلسون مانديلا رئيساً، وتم تشكيل حكومة وحدة وطنية، وباتت جنوب إفريقيا ديمقراطية مستقرة نسبياً في مواجهة العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتحديات الأمن العام.

عانت تركيا بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية في العام ١٩٢٣ سلسلة من فشل الحكومات المدنية بسبب الانقلابات العسكرية في كثير من الأحيان، ثم انتهى حكم الحزب الواحد في العام ١٩٤٥، وتبع ذلك الانتقال إلى الديمقراطية التعددية التي بقيت حاضرة بقوة على مدى عدة عقود، إلا أنها تعطلت من جراء الانقلابات العسكرية في أعوام ١٩٦٠م، و١٩٧١م، و١٩٨٠م، و١٩٩٧م، وخلف أتاتورك في الحكم «عصمت إينونو» حتى العام ١٩٥٠م، وسيطر الحكم المدني على البلاد حتى العام ١٩٧٣م. ومنذ تحرير الاقتصاد التركي خلال الثمانينيات، تمتعت البلاد بنمو اقتصادي قوي ومزید من الاستقرار السياسي.

ثالثاً: إن الدول الخمس حقّقت تطوراً باهراً في تطوير مستويات المعيشة لمواطنيها، ونجاحها كقوى ديمقراطية ملهمة للمجتمعات الأخرى، ودافعة للسعي من أجل



«سير نقدية لأعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث»..

لويون قوي

لينج لي وانج *

«لويون قوي» هو أحد الباحثين الرواد الذين اشتغلوا في دار دراسات أديان العالم من شعبة الفلسفة والعلوم الاجتماعية التابعة لأكاديمية العلوم الصينية، وهو مُتخصِّص في دراسة علوم الأديان - خاصة دين الإسلام - ومن نتائج دراساته المنشورة: «موجز شريعة الإسلام»، و«شريعة الإسلام في العصر الحديث»، و«تاريخ دين الإسلام»، و«تاريخ قانون الإسلام»، و«التيارات الفكرية والحركات الإسلامية في العصر الحديث والمعاصر»، و«الدين المعاصر والتطرفية»... إلخ. ويرى الكاتب أن قادة الجمعيات الدينية وعلماء الدين ومفكرى الدين هم أهم المفسرين والناشرين والوارثين لعقائد الدين وأفكاره. وباعتبارهم ذوات نافذة معترف بها من قبل عامة المتدينين في تفسير العقائد، فيلعب هؤلاء المفكرون عبر لسانهم وسلوكهم ومؤلفاتهم دروا حاسما في الجمعيات الدينية علما وعملا.

السياسي؛ لأنه كان متأثرا بأيدولوجيا فلسفة الإسلام التقليدي، ولم يدرك إدراكا كافيا المقام السياسي الذي يُقوِّمه الشعب العام، بل كاد يضيِّع كل قوته في الحكام وأرباب المجتمع بغية التأثير عليهم وكسب تأييدهم هذا من جهة. ومن جهة أخرى لو كان نجح في تكوين مذاهب سياسية معارضة ذات فكرة حديثة لأوجد انفعالات ملحوظة في سلك السياسة، وذلك يقتضي أعمالا ضخمة مسبقة من التدبير والتنظيم.

والرابع أن الأفغاني مؤمن بالاتحاد الإسلامي والإصلاح، بل الأول أولى لديه من الثاني؛ إذ حاول أن يضمَّ السلطان العثماني وإمبراطور روسيا وملك إيران... وغيرهم من الساسة المتحفظين إلى برنامجه التعاوني للاتحاد الإسلامي، إلا أن هؤلاء الحكام كان من المستحيل أن يدعموا إصلاحه الديني نظرا لمصالح أنفسهم إذا ما أُيدوا برنامجه التعاوني. إن مُحاولاته في تحقيق الثورة عبر آثار الدين والسياسة ما كادت لتنتج.

ثم أكد المؤلف أن فكرة الإصلاح الديني إنما تركت للأخلاف ثروة نفيسة ألا وهي أن ينظر إلى دين الإسلام بنظرة نامية، ويرى أن الطريقة الأصلية لتحديث فكر الدين هي وضع تفسيرات جديدة لما يُوحيه القرآن الكريم ولنظام الديانة الإسلامية بمقتضى تطور المجتمع الحديث. وعن الإصلاح الحديث أكد الكاتب أن من أهم آثاره في هذا الجانب حيث أبدع موقف فكرة «الدفاعية» التي تدعي أن جميع الفضائل الغربية الحديثة لها وجود في الإسلام خاصة في صدر الإسلام؛ لذلك يكون قبول الأفكار الغربية الحديثة أمراً يتوافق مع عادات دين الإسلام تماما.

سبق للكاتب الذكر في المقدمة بأنه إذا قيل إن المبادرة إلى العلم والعقلية وإعادة تفسير الإسلام في إطار الأفكار الحديثة رأي مشترك إلى حد ما بين مفكري الدين المعاصرين في ذلك العصر، يُمكن القول بأن تربية جيل

الأمة الإسلامية أن تضح نفسها حتى تدرك ما تعانیه من نقاط الضعف والنقائص. والثاني: أن شعوب العالم الإسلامي قد حققت في التاريخ إنجازات باهرة تحت علم دين الإسلام؛ مما أسهم في حضارات البشر مساهمة بارزة، ولا يمكن أن يعود هذا النجاح إلا بعد أن تستعيد الأمة الإسلامية روح الاتحاد الإسلامي وروح المكافحة مثلما كانت في صدر الإسلام. الثالث: بين التاريخ أن الأمة والدين قد يكون كل منهما قوة دافعة معنوية للنهضة، لكن في العالم الإسلامي الحاضر لا يُمكن تجميع الشعوب المتشتتة والدول المنفصلة والمجتمعات إلى قوة موحدة إلا على قاعدة الديانة المشتركة. وبعبارة أخرى فإن الاتحاد الإسلامي هو السبيل الوحيد لذلك.

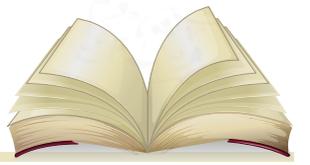
وفي نهاية هذا الفصل، ذكر الكاتب تأثيراته في العالم فكريا، وهي تأتي في أربعة جوانب: الأول: تصنيف الناس إلى المعلمين والمتعلمين وتمييز فئات الشعب حسب العقلية. والثاني: ينظر إلى دين الإسلام على أنه ذو سمتين: إحداهما الإسلام الإيجابي المثالي الذي يدعوه الإسلام الحقيقي حيث يكون الإسلام الإيجابي يحسِّن الإسلام الذي كان في صدره ويمجده إلى جانب أنه يطرح الإصلاح الحديث على الإسلام الجاري. ثم يتابع: «إن الإسلام السلبي يقصد به الإسلام الموجود في الواقع، الذي ينبغي إصلاحه نظرا لما له من مشاكل ونقائص». ويضيف بأن الأفغاني حاول أن يُوقن الناس بأن الصورة السلبية للإسلام نتيجة لمخالفة المعاصرين لقواعد الإسلام؛ لذلك يعني الإصلاح العودة لتقاليد الدين التاريخية القديمة. والثالث: يُولي الاتحاد اهتماما بالغا «لكن الديانة المشتركة ذاتها ليست كافية لضمان اتحاد العالم الإسلامي على نحو واسع، إلى أن تقام إعلانات سياسية لهذا الاتحاد والتعاون بشكل صبور ودقيق ومثمر.

ثم أشار إلى أن الأفغاني لم يقطع شوطا كبيرا في الإعلام

وتكون نقطة الانطلاق لهذا الكتاب هي تعميق القراء في فهم الأفكار الإسلامية القائمة في العصر الحديث والمعاصر، وإدراكها عن طريق قراءة هؤلاء المفكرين من حيث السير والمؤلفات والأفكار والتصرفات، لا سيما تعرضهم فكريا للأوضاع التاريخية الحاسمة، بل إيغالهم في معرفة عادات الإسلام ثقافيا واجتماعيا وسياسيا.

ويحتوي العمل على ستة فصول؛ يخص كل فصل مفكرا واحدا، ويتكون كل فصل من سيرة المفكر وفكرته وآثاره. يأتي الفصل الأول لجمال الدين الأفغاني، حيث كتب المؤلف أن «الأفغاني أهم المفكرين الدينيين في العالم الإسلامي في القرن التاسع عشر، كرس حياته للمكافحة بلا كلل ولا ملل سعيا لتحقيق ضالته، إلا أن الناس لا يكادون يذكرون له إنجازات سياسية ولم يلفت صوته وآثاره نظرة العالم إلا بعد عدة عقود من وفاته خاصة بعد السبعينيات من القرن العشرين». ويتابع: «على مدى حياته رفع مبادرات عديدة حول الاتحاد الإسلامي عبر مؤلفاته وخطاباته ونشاطاته؛ ومنها ثلاث دعوات مهمة قام كل منها بخلفية اجتماعية تاريخية معينة تجدر بالناية والدراسة. منها الدعوة الأولى التي تتمثل في إرساله إلى السلطان العثماني رسالة غير موقعة كي يقدم للملك حلاً حين كان جيشه يقع في موضع سلبي. والدعوة الثانية التي هي إنشاؤه جريدة «العروة الوثقى» في باريس ابتداءً من عام 1883، والدعوة الثالثة التي حدثت في شيخوخته وذلك في العام 1892؛ حيث تلقى دعوة من السلطان العثماني أثناء زيارته للندن فقصده إلى إسطنبول في صيف نفس العام، وأجرى هناك نشاطات اجتماعية».

ولخص الكاتب فكرة الاتحاد الإسلامي للأفغاني قائلا: «جاءت فكرته حول الاتحاد الإسلامي على عدة أوجه؛ الأول: أن تدهور العالم الإسلامي الحاضر ناتج عن اعتداء القوى الغربية وفتوحاتها، وفي الوقت نفسه على



صفوف المنحرفين إلى الحرية مثل عبده. وفيما يتعلق بإصلاح التعليم الديني تتمثل فكرته فيما اقترحه حول شيخوخة التعليم في جامع الأزهر مما كان الأهم حول تغيير جدول المقررات وتعديلها. وبفضل جهوده أدخل الجامع إلى جدول العلوم الثانوية الرياضيات والجبر وتاريخ الإسلام... وغيرها من المواد؛ إذ ظل عبده يحمل عقيدة تخلف عن التعليم في مصر على نحو شديد؛ فقد رآه أصلاً من الأصول المؤدية إلى فقر الشعب وتخلفه. أما متعلمو الدين -باعتبارهم متقني المعارف من فئات المجتمع- فقد سادهم التخلف والتخلف الفكري نتيجة انعزال التعليم الديني التقليدي عن الواقع وتأخره عن سير تحديث المجتمع. لكن عبده لم يذكر شيئاً عن بناء فريق المعلمين وتجديد الوسائل التعليمية في اقتراحاته، وربما ظن أن الظروف لحل هذه المسألة غير متوفرة وقتئذ. ويتابع الكاتب فكرته فيما يخص إصلاح التعليم العام في مصر. مؤكداً أن عبده رأى أن المجتمع الإسلامي التقليدي مجتمع أخلاقي قائم على أركان الأخلاق الإسلامية؛ بحيث يكون للتعليم الديني الأساسي تأثير في استقرار المجتمع وتنميته. وفي نفس الوقت، يدعو إلى دراسة المعارف العلمية الحديثة من الغرب وإتقانها، مع أنه يخشى ضم ذلك إلى خطة التعليم العامة الوطنية. وإضافة إلى ذلك، يُولي ظاهرة تغريب نظام التعليم في الإمبراطورية العثمانية عامة وخاصة في مصر عناية؛ حيث يظن أن النقل الأعمى من الغرب في إنشاء نظام التعليم لا يعود بنتيجة مشودة، بالعكس سيفتح «للعُدو الخارجي» نافذة لتخلله، وأن المقلدين العميان الذين يعبدون الغرب ويعشقون ثقافته وقيمه عرضة لاستغلال الفاتحين الغرباء. ويبادر عبده إلى نظام التعليم الوظيفي الذي يلائم حال الوطن، والذي يوفر لكل واحد فرصة التعلم دون تمييز الجنس.

فيما تناول الكاتب في الفصل الرابع رشيد رضا وتفكيره نظرياً في «الدولة الإسلامية»، وذكر في الفصل السادس أبا الأعلى المودودي وتكوينه نظرية «الدولة الإسلامية». ولا شك أن الموضوعات المذكورة سابقاً معظمها من القضايا الساخنة، وتهم كلاً منا؛ فهذا الكتاب جدير بالقراءة.

- الكتاب: «سير نقدية لأعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث».

- المؤلف: وو يون قوي.

- الناشر: «العلوم الاجتماعية الصينية»، ٢٠١٦، باللغة الصينية.

- عدد الصفحات: ٢٨٠ صفحة.

* مستعربة وباحثة صينية

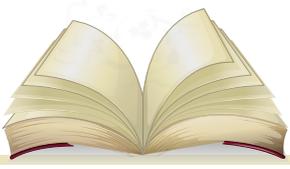


الطريقة الأسهل لكسب ثقافتهم بناء جامعة بريطانية الطراز على أرض الهند التابعة لبريطانيا؛ مما يجعل الطلاب المسلمين أكفاء صالحين بفضل التعليم النظامي. إن الخاصية الأبرز في عقائد أحمد هي مواجهة الثقافة الغربية رغم أهمية الثقافة الإسلامية التقليدية. إذن، ما العلاقة بين الثقافة الدخيلة والثقافة المحلية؟ هل لها عمومية أو قيمة عامة حتمياً؟ وما هي الطريقة الصحيحة لعاملتها ودراستها؟ يبدو أن مثل هذه المسائل لم تدخل تفكير أحمد، أو بالأحرى لم يهتم بالتروّي فيها وتحليلها، علماً بأن عقائده نشأت في حالة مجتمع الهند، وهي سيادة الاستعمار البريطاني. ومن هذه الحيثية، يكون جوهر فكره جزءاً من التراث الثقافي لاستعمار أوروبا ذي النقص الفطرية.

العالم الآخر محمد عبده، وقد خصص له الكاتب الفصل الثالث، وهو يرى أن فكرة عبده للإصلاح التعليمي ذات ازدواجية؛ لأنه يعتبر دين الإسلام مبدأ الإصلاح وقاعدته من جانب، ومن جانب آخر ركن أخلاق المجتمع لكي يتحكم في سير إصلاح المجتمع كالفرملة الميكانيكية أمناً من الإفراط أو التفریط. ويتحدث الكاتب عن الخلفية التاريخية لذلك العصر، مؤكداً أنه بالنسبة لإصلاح التعليم الثقافي فقد أقيم نظام التعليم العلماني على النمط الأوروبي في مصر، أثناء حكم محمد علي؛ حيث افتتحت عشرات المدارس الابتدائية والإعدادية المتخصصة، وترتبت فيها دفعة من المتعلمين العصريين. وابتداءً من السبعينيات من القرن الـ١٩، شهد مجتمع مصر في مسير تطوراتها اتجاه ملحوظ آخر وهي دنيوية القوانين وتغريبها حيث أثارت هذه الانقلابات الضخمة في نظام التعليم والقضاء انفعالا شديداً لدى علماء الدين من صفوف القوة الدينية المتحفظة، بل من

جديد من الأكفاء المسلمين بواسطة إقامة التعليم الحديث هو الرأي الأساسي لنظرة نهضة الوطن بتعليم الناشئة في دائرة الثقافة والعلم. وهناك علمان من أعلام هذه النظرة؛ هما: أحمدخان من الهند، ومحمد عبده قائد حركة التحديث في مصر.

في الفصل الثاني ذكر أن بعد إحياء انتفاضة الهند الكبرى عام ١٨٥٧، شرع المستعمرون البريطانيون في التعامل مع الثوار بالقمع والنقم والقتل الدموي، فصار المسلمون الهنود في مأساة ومأزق؛ إذ كان الحكام البريطانيون يعتقدون أنهم جميعاً عصاة بلا استثناء؛ لأنهم لعبوا دوراً أهم في هذه الانتفاضة؛ الأمر الذي جعلهم يتخذون سياسة الإخماد والإزاحة ذات العنصرية أو العصبية ضدهم. ومن أجل إصلاح هذه الظروف الضارة حاول أحمد بكل الوسائل الممكنة التفاهم مع هؤلاء الحكام بغية إزالة سوء الظن والموقف المعادي وسوء الفهم منهم تجاههم، وإثبات أنهم رعية طيبة تطيع الحكومة البريطانية من جهة، ومن جهة أخرى أدرك أحمد إدراكاً عميقاً العيوب والنقائص في أنفسهم خاصة تفاقم المشاكل المتمثلة في انحطاط مستوى التعليم والجهل والعناد، ثم اعتقد أنه على جماعة المسلمين أن تنمي قضية التعليم الحديث وتزيد الثقافة والمعارف العلمية لكي تحسن مكانتها الاجتماعية، وتحتل موقعا صالحا لها في المنافسات المتصاعدة حرارة، مع جماعة الهندوس ذات المكر واللياقة. فيما يخص تطبيقاته في إنشاء المدارس وتنمية التعليم وسط جماعة المسلمين، وتابع الكاتب بأن أحمد أسس مدرسة متخصصة في تعليم التاريخ الحديث بقرية مرادباد في شمال الهند عام ١٨٥٨، وفي العام ١٨٦٣ أقام مدرسة حديثة بمدينة غازبور، وهو قاض مساعد في المحكمة المحلية، ثم رأس تأسيس دار العلوم في نفس العام، وفيما بعد جمع أموالاً لبناء مدرسة حديثة في مدينة عليجاره حين انتقل موقع الدار إلى هناك عام ١٨٦٤. لقد طرح خطة تأسيس مجالس إقليمية للتربية والتعليم واسعة النطاق في منطقة تجمع المسلمين في شمال الهند، وإلى حد عام ١٨٦٨ قطعت الخطة شوطاً كبيراً. وفي العام ١٨٨٦ نشأ اتحاد أجهزة تعليم المسلمين المحلية الموجودة في أنحاء الهند باجتماع التعليم والتربية للمسلمين الهنود، وانتخب أحمد رئيساً له. وفيما بعد أصبح هذا الاجتماع منظمة سياسية معارضة منافسة ضد حزب المؤتمر الوطني الهندي، ثم تحول إلى اتحاد المسلمين الهنود عام ١٩٠٦. وتطرق الكاتب إلى عقائد أحمد في التعليم التي يرى أنها تأثرت تأثراً عميقاً بالثقافة والأفكار الغربية خاصة بعد زيارته لبريطانيا عام ١٨٦٩، التي أفهمته أن رسالته الحالية هي نصح جماعته بطاعة حكم البريطانيين وبالاجتهاد في كسب ثقافتهم في آن واحد؛ وذلك يعني ربط طاعة الحكام البريطانيين سياسياً بالاعتراف بثقافتهم. كما وعى أن



«كسر موجة النفط»

مُحمَّد السالمي *

تُعتبر التنمية الاقتصادية هدفاً لأي دولة؛ فالدول النامية والصناعية -على حدٍ سواء- تسعى لرفع مستوى مؤشر التنافسية الدولية والتنمية الاقتصادية. فالقادة وصناع السياسة ينظرون للتنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي على أنها هدف أساسي يُرجى تحقيقه. وللوصول لهذا الهدف، يجب الحصول على الموارد المالية اللازمة للتمويل. وبالنظر لدول مجلس التعاون الخليجي، مقارنةً بالدول النامية، فإنها حققت نجاحاً باهراً في رفع كفاءة اقتصادها، وتسجيل مؤشر مرتفع في التنمية الاقتصادية؛ وذلك نتيجة للاستكشافات النفطية. هذه الاستكشافات النفطية أسهمت -بشكل واسع- في إثراء المحفظة الخليجية، وبالتالي تمويل مشاريع البنية التحتية ورفع كفاءة السوق، والتعليم، والصحة. وبعد مسيرة مميزة من الطفرة الاقتصادية في دول الخليج، يُطرح تساؤل عام حول صحة الاقتصاد الخليجي. فلو أمعننا النظر في المشاريع التنموية، فإنها تعتمد بشكل رئيسي على التمويل الحكومي والذي يأتي من الصادرات النفطية. كما أن النفط الخام والمنتجات النفطية تشكل ما نسبته 80-90% من إجمالي الصادرات. والمنتجات غير النفطية لا تمتلك الميزة التنافسية في الخارج!

في التسعينيات كانت للدعم التكنولوجي للصناعات وإعطائها الميزة التنافسية، والمجال الخامس الاستثمار في المعرفة والابتكار منذ الألفية الجديدة. فهذا الجزء يناقش السياسات التي أسهمت في الانتقال من مرحلة إلى أخرى بسلاسة.

الجزء الرابع يناقش التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية؛ حيث إنها تجربة مثيرة للاهتمام؛ لأنها من الدول النامية القلائل من حيث قلة الثروات، ولكنها استطاعت تحقيق ثروة صناعية ونظام تصديري قوي. يناقش هذا الجزء التحديات الثقافية والسياسية والاقتصادية في ماليزيا، وكيف استطاعت أن تواجهها. كما يناقش السياسات التي اتخذتها الدولة لتحقيق نمو هائل في فترة وجيزة. قامت الحكومة الماليزية بدعم التعليم بشكل مكثف، حيث يشكل الإنفاق الحكومي للتعليم حوالي 16% من إجمالي الإنفاق العام. كما قامت الحكومة الماليزية بدعم التنوع الاقتصادي الأفقي خاصة في قطاعي التصنيع، والخدمات، وقد أعطاه ذلك الميزة التنافسية في منطقة جنوب شرق آسيا؛ حيث أصبحت العاصمة كوالالمبور من المدن الجاذبة للاستثمار نتيجة جودة البنية التحتية وبيئة الأعمال الجذابة. كثير من المحللين يرون أن نجاح ماليزيا يرجع للقيادة الحكيمة لمهاتير محمد الذي استطاع تحقيق طفرة في الاقتصاد الماليزي، والتعامل مع التحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وبعد انتهاء الاستعمار الإنجليزي لماليزيا، كانت الدولة متعددة الإثنيات من الصين والهند، إضافة للسكان الأصليين؛ وذلك بسبب جلب القيادة البريطانية للصينيين للعمل في التعدين، وجلب الهنود للعمل في قطاع

والقوى العاملة، وذلك عن طريق التنوع الرأسي (التنوع في نفس القطاع)، والتنوع الأفقي (التنوع في عدة قطاعات مختلفة)، واستثمار تنمية مهارات القوى العاملة.

الجزء الثاني من الكتاب يناقش النجاح والفشل الذي تحقق في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبالأخص في السعودية والجزائر. حيث إن الدولتين حققنا طفرة صناعية منذ السبعينيات من القرن الماضي، وكونهما أيضاً الأكثر من حيث الكثافة السكانية مقارنةً مع الدول المصدرة للنفط في المنطقة. كما أن في هذا الجزء يناقش السياسات المختلفة التي اتخذت في سبيل دفع النمو وتنوع مصادر الدخل. يرى الخبراء أن تحقيق طفرة صناعية في هاتين الدولتين مع شح الموارد في القوى العاملة الماهرة هو بحد ذاته تعليمي؛ حيث إن الاستثمار البشري قبل التوجه للصناعة ليس متطلباً أو عائقاً حسب خبرة هاتين الدولتين في المجال الصناعي.

الفصل الثاني من الكتاب ينقسم إلى أربعة أجزاء، ويناقش خبرة الدول في التنوع الاقتصادي في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. ففي الجزء الثالث يناقش التحول الكبير الذي طرأ على سنغافورة منذ الستينيات من القرن الماضي من دولة ذات فقر مدقع، لتكون في مصاف الدول المتقدمة من حيث معدل التنمية والتنافسية الدولية. فتجربة سنغافورة في مجال التنمية تقسم إلى خمسة مراحل؛ ابتداءً من مرحلة الاستثمار البشري في الستينيات، مروراً بمرحلة تنمية مهارات القوى العاملة في السبعينيات، ثم الدخول في المرحلة الثالثة بالاستثمار في المجال الصناعي في الثمانينيات، والمرحلة الرابعة

كتاب «كسر موجة النفط» (Breaking The Oil Spell) من صندوق النقد الدولي، يُقدّم نظرة تاريخية وتحليلية واستقصائية حول كيفية تحقيق وإدارة نمو طويل الأجل للاقتصاديات ذات الطابع الريعي. يُغطّي الكتاب مختلف مناطق العالم من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا. وهو من تأليف خبراء الصندوق: رضاء شريف، وفؤاد حسونوف، ومين زوه، وقد أتى نتيجة مؤتمر «التنوع الاقتصادي المتقدم» في الكويت.

والكتاب على شكل سلسلة من المقالات في ثلاثة فصول؛ الفصل الأول يناقش التنوع الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وينقسم هذا الفصل إلى جزأين. الجزء الأول يناقش التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، وكيف أن صنّاع القرار بحاجة لأخذ مسألة تنوع مصادر الدخل من الأولويات لضمان نمو اقتصادي مستدام، وأيضاً تقليل الاعتماد على القطاع العام في صناعة الوظائف؛ حيث تعتمد دول الخليج على صادرات النفط كمصدر أولي للدخل دون إنتاج سلعة أخرى منافسة له. كما يناقش هذا الجزء كيفية الاستفادة من تجارب الدول الغنية بالموارد الطبيعية في التنوع الاقتصادي؛ مثل: المكسيك، وماليزيا، وإندونيسيا. ويرى الخبراء أن تنوع الصادرات يأخذ وقتاً ليس بالقليل، ولذلك يجب العمل عليه في أقرب وقت. مع الأخذ في الاعتبار تعديل السياسات، وتطوير المؤسسات وبيئة الأعمال، وتطوير البنية التحتية... وغيرها. كما يُطرح الخبراء أن دول الخليج عرضة للمرض الهولندي؛ مما يستوجب إعادة هيكلة التحفيز للشركات



المحليه مثل رفع الضرائب على الواردات... وغيرها من القوانين التحفيزية والحمائية، وتعتبر هذه الخطوة مهمة في تنويع الاقتصاد البرازيلي في ذلك الوقت؛ حيث وصلت مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٣٦% في الستينيات. ورغم نمو القطاع الصناعي، إلا أنه يفتقر للابتكار التكنولوجي والإبداعي. ومن ذلك الوضع تم تعديل في بعض السياسات وفتح السوق المحلية، ودعم الأبحاث والتطوير، والانخراط في بعض الصناعات؛ مثل: البرمجيات، والأدوية والوقود الحيوي؛ حيث إن برامج الأبحاث والتطوير أسهمت في القيمة المضافة وزيادة الإقبال على المنتج البرازيلي في الداخل والخارج.

الجزء العاشر يتحدث عن حركة سيمول إندونج في كوريا، والتي تعرف باسم حركة المجتمع الجديد التي نادى بها الرئيس الكوري بارك شونج-هي، وكيف استطاعت هذه الحركة توفير حلقة الوصل بين السوق والأهداف التنموية للدولة. حركة المجتمع الجديد في كوريا لم تسهم فقط في تطوير الاقتصاد والمجتمع، وإنما عملت كآلية للاندماج الاجتماعي؛ حيث إن نجاح الحركة اعتمد بشكل أساسي على المشاركة المدعومة من الحكومة والهيكل الاجتماعي في ترقية الإصلاح الزراعي في الخمسينيات. كما استطاعت الحركة تغيير النظرة حول المجتمع الكوري من مجتمع كسول وغير منتج، إلى مجتمع تعاوني وشغول يعتمد على نفسه.

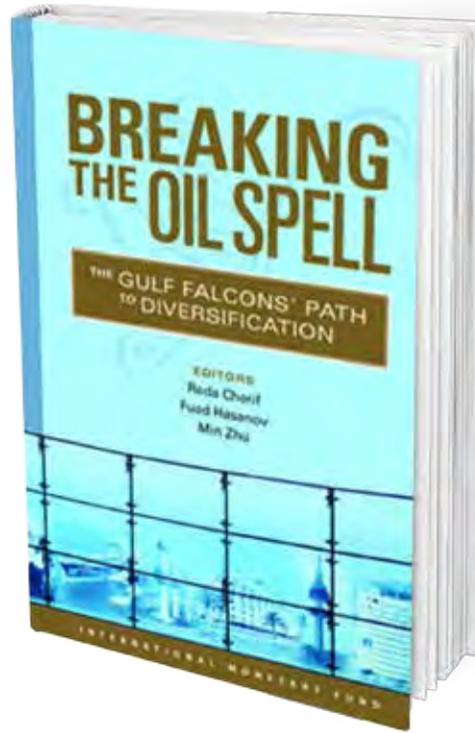
إن النفط قد لا يكون المصدر الأساسي للطاقة في المستقبل؛ لذلك يجب علينا تغيير المعادلة القائمة على الاقتصاد الريعي، وبناء اقتصاد قوي ومتنوع ومستدام. يُقدم هذا الكتاب دروساً من مختلف الدول النامية حول تنويع مصادر الدخل، وكيف تستطيع دول الخليج والدول القائمة على الثروات الباطنية الاستفادة من هذه التجارب.

- الكتاب: «كسر موجة النفط».

- المؤلف: رضاء شريف، وفؤاد حسنوف، ومين زوه.

- الناشر: صندوق النقد الدولي (IMF)، ٢٠١٦، باللغة الإنجليزية.

* كاتب عماني



حيث تنوع الصادرات، ويبقى التحدي الأكبر لها في سرعة تغيير السياسات البيروقراطية لدعم عجلة التنمية.

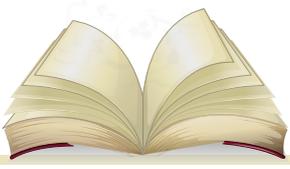
الفصل الثالث والأخير من الكتاب يُناقش بعض السياسات التي تدعم التنوع الاقتصادي، وينقسم إلى أربعة أجزاء. الجزء السابع يشرح أهمية نظرية التنمية الاقتصادية لدول المصدرة للموارد الطبيعية؛ حيث يناقش المسببات في نمو الإنتاجية في الشركات، وما هي معوقات النمو التي تواجهها الشركات بمختلف أنواعها. ويدرس الجزء الثامن تأثير التنوع الاقتصادي في عدة أمور؛ مثل: الناتج المحلي الإجمالي، والابتكار التكنولوجي، وانخراط المرأة في سوق العمل، وريادة الأعمال... وغيرها. وكانت النتيجة أن التنوع الاقتصادي ذا التوجه الصناعي يُحسن المخرجات الاقتصادية من عدة نواح. كما يشرح هذا الجزء البرامج المدعومة من قبل الحكومة في مجال الأبحاث والابتكارات المعمولة في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

الجزء التاسع يُلقي الضوء على النهضة الصناعية في البرازيل خلال العقدين الماضيين، وما هو دور بنك التنمية البرازيلي في دعم النمو الاقتصادي، وما هي السياسات التي اعتمدها خلال الألفية الثانية، وما هي مخرجات هذا الدعم. بدأ بنك التنمية البرازيلي جهوده في تنمية القطاعات المختلفة في الخمسينيات من القرن الماضي، مُعتمداً على وجود الحكم العسكري الذي أسهم في وضع بعض القوانين لدعم الصناعات

الخدمات، ولكن الفجوة تقلصت مع مرور الزمن؛ حيث إن المجتمع المالي مجتمعتي. وبالتعامل الحكيم مع الإثنيات من قبل الحكومة، قامت ماليزيا بتقليل اعتمادها على الموارد الطبيعية مثل النفط والمطاط، حيث كانت هذه الموارد تشكل حوالي ٧٠% من دخل الصادرات، واعتمادها على خطط خمسية لتنويع مصادر الدخل. ينظر إلى ماليزيا على أنها استفادت كثيراً من الاستعمار البريطاني، من حيث استزراع المطاط من الأمازون، وجلب العمالة الماهرة من المستعمرات الأخرى. وكذلك الحال في هونج كونج.

الجزء الخامس يُحلل ويَطرح موضوع التنمية في شرق آسيا، وتحديداً في كوريا الجنوبية. ويناقش هذا الجزء الناحية التاريخية، ويشرح مفهوم التفاعل وبناء العلاقات بين القطاع الخاص وخطط الحكومة في التنمية، وما هي المعوقات والمحفزات لهذه العلاقة. ومما يثير الاهتمام في كوريا أن البداية تختلف عن دول الخليج؛ مما يطرح تساؤلاً حول مستوى تنوع القطاعات الاقتصادية وكيف تطورت، وكيف تستطيع دول الخليج الاستفادة من التجربة الكورية والآسيوية بشكل عام. حيث يركز المقال على أن تاريخ الدولة وتجاربها عبر العصور ليس مهماً في دعم التنمية؛ كون الدول تستطيع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى، دون الرجوع لتاريخها الأصلي، وهذا ما يعكس التجربة في شرق آسيا، ابتداءً من اليابان، ثم الصين وتايوان، مُروراً بكوريا وباقي دول شرق آسيا مثل ماليزيا وسنغافورة. وبالتعمق في التجربة الآسيوية، نرى أن جميعها تتشابه في قطاع الصادرات، كما أن السياسات الاقتصادية تتشابه لحد ما.

الجزء السادس يُناقش التنوع الاقتصادي في أمريكا اللاتينية؛ حيث يكشف المقال عن التطور الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية الذي طرأ عليها في العقد الأخير؛ وذلك نتيجة طفرة الثروات الباطنية. كما يناقش هذا الجزء السياسات التي اتخذت للتنوع الاقتصادي مثل المدخلات الحكومية والتدخل الحكومي في التنوع الأفقي والرأسي، والدعم الحكومي في مجالي التكنولوجيا والابتكار خلال العقد الأخير. كما ناقش هذا الجزء بعض التحديات التي تواجه هذه الدول وتمثل في حجم السوق المحلي، ووفرة الثروات الباطنية، وعامل البعد عن الأسواق العالمية؛ سواء كان ذلك من ناحية الاتفاقيات التجارية أو من الناحية الجغرافية، إضافة إلى العامل المؤسسي. ويختم المقال بأن هناك تذبذباً في النمو الاقتصادي؛ وذلك نتيجة لتذبذب أسعار الثروات الباطنية، ولكن هذه الدول أكثر قابلية من



«لماذا يحتاج الإنسان لعوالم أخرى؟».. لأنطون بيرفوشين

فيكتوريا زاريتوفسكايا *

لماذا وكيف احتل الاتحاد السوفييتي - ومن بعده روسيا - والولايات المتحدة، موقع الزعامة في غزو الفضاء؟ وكيف تورطت الدولتان العظميان في التسابق الفضائي؟ وعمّا أسفر ذلك؟ وما الذي حدّ من شهوتهما وثبط خططهما لغزو الفضاء؟ ولماذا يقتصر الطيران حتى اليوم على المدار الأرضي، بينما بقيت برامج البعثات والرحلات الجديدة إلى القمر، ومن قبلها إلى المريخ حبراً على ورق أو جملة مكرّرة في الخطب الاستعراضية للسان؟ وما هي أقصى الإمكانيات التقنية البشرية الراهنة في مجال الطيران الفضائي؟ وهل يمكن أن تدفع السياحة الفضائية إلى تطوير القدرات التقنية وتحقيق الحلم بالسفر إلى الفضاء الخارجي؟ وما هي حقيقة البرنامج الفضائي للولايات المتحدة وروسيا ومراحل تطوره في العقود الخمسة الماضية؟ وما هي جدوى التجارب العلمية التي تجرى اليوم؟ وما أهم المسائل التي يناقشها علماء الفضاء في محاضراتهم عن مستقبل غزو الفضاء؟.. هذه الأسئلة، وغيرها، يتناولها الباحث والصحفي العلمي وكاتب القصص الخيالية ومؤلف السيناريوهات الروسي أنطون بيرفوشين في كتابه «الفرصة الفضائية الأخيرة». وفي معرض إجابته الموضوعية والشاملة للأسئلة، يرتاد الباحث مناطق علمية غير متوقعة ويقبّل في مسائل ظل الإعلام يتجاهلها لسبب أو لآخر.

تطوير برامجهما الفضائية بقدر ما كانتا معنيتين بالتسابق فيما بينهما وتسجيل نقطة الريادة في الاكتشافات والسبق في سبر الفضاء، كل ذلك على حساب القيمة الإستراتيجية للمكتشفات والنظرة البعيدة لديمومة الإبداع. ومن الإجراءات التي يجدها المؤلف مفتقدة للمعنى العلمي ولا حتى للمغامرة البحثية، إرسال رائدة الفضاء السوفييتية «فالتينا تيريشكوفا» لتكون أول امرأة تصعد إلى الفضاء الخارجي، فقط لأن الأمريكيان فشلوا في إرسال سيدة إلى هناك. ومن المعلوم أن تيريشكوفا قد انطوت على نفسها طوال الرحلة. الخطوة الأخرى في طريق التنافس بين القطبين: ما أقدمت عليه وكالة الفضاء السوفييتية حين قرّرت أن تحشر ثلاثة رواد فضاء في كبسولة الإنزال المصممة لشخص واحد. ومن أجل إتمام المهمة الغريبة اضطر المصمم لإزالة كرسي فتحة الطوارئ، وعليه اتخذ الرواد وضعية الجنين بعد أن استبدلوا ستراتهم المخصصة ببدل رياضية خفيفة. لم تكن لهذه المغامرة أي مبرر أو دافع علمي يذكر، فضلاً عن أنها كانت محفوفة بالمخاطر، فأبي عطل فني، كانخفاض الضغط، سيؤدي بالطاقم إلى موت محتم.

يُثير الكتاب اهتمام القارئ بتناوله مسألة الخرافة في القطاع الفضائي؛ فالاعتقاد بالأساطير الشعبية والاهتداء بالخيالات الأدبية لغزو الفضاء، التي ظهرت قبل انطلاق الرحلات الفضائية الأولى بكثير، أعاق الخطط العلمية للكشوفات الفضائية، وأدخلها في لغو لا طائل منه. ويشير المؤلف في

شيء عن الخطوات التي تم اتخاذها والتجارب التي تم إجراؤها، والأهم من ذلك لا يسعنا معرفة هل نحن بحاجة فعلية لكل تلك البحوث والتجارب» (ص: ٦٠).
وبالرغم من نبرة الكاتب المعترضة على نهج برامج الفضاء، إلا أنه لا ينضم إلى الأصوات المناهضة لعلوم الفضاء والتي تشدد على أرضية الإنسان، وبأنه مخلوق ترابي لا يحتاج إلى مكان آخر فوقه. وعليه أن يشاطر الأرض مصيرها وإن كان المصير كارثياً، وأن يحل مشاكله الأرضية قبل أن يضع خطوة إلى الفضاء ويطير مع الأوهام.

ويؤكد الباحث على موقفه من ضرورة المضي قدماً في استكناه الفضاء والتوسع في معرفته، وبأن الفضاء لا يتناقض مع طبيعة الإنسان البيولوجية؛ حيث إنّه كائن مهياً للتكيف مع مختلف الظروف الطبيعية، أو أنّه يُكيفها لنفسه إن هي استعصت عليه. واقتصادياً، بإمكان ساكن الأرض تسخير المنجزات الفضائية العلمية للاستخدام الأرضي وتدويرها في عالم البزنس. أمّا من الناحية السياسية، فالفضاء مكمّن قوة لا يستهان بها؛ فالتقنية الفضائية مزدوجة التأثير، وهي مورد من موارد التسليح العسكري.

ويصل بيرفوشين إلى استنتاج مُفاده أنّ العامل السلبي في تطوّر العلوم الفضائية العالمية يعود أساساً لسباق التسليح الذي أوغلت فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. ويتابع الباحث مراحل هذا السباق بكل تفاصيله، ويثبت أن الدولتين العظميين لم تتبعا منهجية رصينة في

يستهلّ بيرفوشين كتابه بمقولة للفيلسوف والخطيب والكاتب المسرحي الروماني سينيكا جاء فيها: «لو كان ثمة مكان على الأرض تُنظر منه النجوم، لاندفع إليه كل الساكنة لرؤية السحر السماوي». وفي استهلال آخر، أوّرد عبارة للرئيس الأمريكي ليندون جونسون الذي شهدته فترته تدشين البرنامج الفضائي الأمريكي يقول فيها: «من يمتلك الفضاء يمتلك الأرض».

ويبدأ الكاتب بإعلان صريح يذكر فيه أنّ مجال الفضاء العالمي قد وصل إلى طريق مسدود، بل إنه خسر عدداً من إنجازاته في الفترة الأخيرة وسجل تراجعاً في تطوره. وبالنسبة لروسيا، لا يتردد المؤلف في وضع إستراتيجيتها الفضائية موضع تساؤل عميق بعد أن عفا عليها الزمن، كما يلزمها بإخضاع برنامجها لمراجعة جذرية إن هي أرادت أن تستأنف طريقها إلى الفضاء. وفي الجانب الآخر، وبسبب استحالة تجاوز جانب من المشكلات التقنية، تضع أمريكا وزناً كبيراً على المشاريع المشتركة مع روسيا. يقول المؤلف: «تسبب تحطم مركبة الفضاء (كولومبيا) في إلغاء برنامج المكوكات الفضائية الأمريكية ولم يتم استحداث بديل عنها. أما التكنولوجيا الفضائية التي ورثتها روسيا عن الاتحاد السوفييتي فقد تجاوزها الزمن، ولا يُرمع تحديثها بسبب العوائق الاقتصادية التي لا تنتهي. يذهب القدماء ولا يحل مكانهم من يكافئ خبرتهم ويطورها. ويبقى الاستخدام الروسي-الأمريكي المشترك لمحطة الفضاء الدولية مصحوباً بخلافات تضخمها الصحافة كثيراً حتى لا يسعنا معرفة



ويتسم جانب من مقولات الكاتب بالأصالة والتفرد؛ ومن بينها: التأكيد على أن القيادة السوفيتية لم تكن منشغلة بتطوير الفضاءية. وبهذا الصدد، يعرض تحليله للدعاية الفضائية بواسطة السينما، ويشدد على أن «هيئة السينما الحكومية السوفيتية كانت تحوز وسائل مالية عالية وأكبر بكثير من أغنى استوديو في هوليوود» (ص: ٨٧). ومع ذلك يحصي الباحث فيلمين سوفيتيين قبل عام ١٩٥٧ لا غير. أما الإنتاج السينمائي الأمريكي بين عامي ١٩٥٠-١٩٥١- أي في بداية شعبية الفضاءية في الثقافة المجتمعية- فتعد بعشرات الأفلام. والحال نفسها في روسيا الحديثة؛ حيث لا يرى الباحث دعمًا حكوميًا يعتد به لصناعة الأفلام الفضائية، ويشير إلى ثلاثة أفلام لم تحقق هدفها في الترويج للفضائية، إن لم تكن قد ألحقت الضرر بها.

وفي الإطار الدعائي نفسه يوجه الكاتب سهام النقد إلى أفلام الفضاء، مشككا في مصداقيتها وساخرا من جهلها البين. فعلى الرغم من موابقتها لصعود الإنسان إلى الفضاء الخارجي، وإمكانية الحصول على المعلومات الوافية للتجارب الفضائية والاعتماد عليها في الإنتاج، مع ذلك بقيت الأخطاء وسطحية المعالجة تؤطران تلك الأفلام.

أسم كتاب «الفرصة الفضائية الأخيرة» بسهولة الطرح، ومنطقيته إلى جانب اتقاد العاطفة والإشراق الرومانسي للكاتب في بعض محاوره، ولكن من غير أن يحيد عن الموضوعية والمصداقية العلمية. ومع أن الحمولة التقنية وسردياتها التاريخية كانت البارزة في الكتاب، إلا أن الزوايا الثقافية والخلفية الأخلاقية ظلّت طيّ صفحاته. وهكذا؛ فبين قفزة السوفيتي يوري جاجارين إلى الفضاء الخارجي، وهبوط الأمريكي آرسترونج على سطح القمر، ارتقى الإنسان مدارج الحلم واكتشاف المجهول، كما أنه أهدر جهدا كثيرا وطاقة ثمينة في ألعاب التنافس الخطرة وامتهان الأوهام.

- الكتاب: «الفرصة الفضائية الأخيرة.. لماذا يحتاج الإنسان إلى عوالم أخرى؟»
- المؤلف: أنطون بيرفوشين.
- الناشر: دار نشر (أ)، موسكو، ٢٠١٦م، باللغة الروسية.
- عدد الصفحات: ٤٦٤ صفحة.

* أكاديمية ومستعربة روسية



الأولى- ويفضل ثورة التقنيات النفطية- استطاعت الفضائية أن تستخلص تقانة لصنع صواريخ قادرة على اجتياز المدار وبلوغ القمر. والثانية: حينما قدمت الثورة في مجال التقنيات المعلوماتية أقمارا اصطناعية وأجهزة متطورة أتاحت إمكانية واسعة لدراسة الفضاء والفصل بين الحقائق وخيال العلماء. من جهة أخرى، واستنادا لنتائج البحوث العلمية الحديثة التي حملت عناوين من قبيل: «إمكانية التغذية باللحم عن طريق الأنابيب»، «نجاح عملية استزراع النخاع الشوكي». واستنادا لهذه النشرات وما شابهها يتنبأ الباحث بثورة علمية قادمة للتكنولوجيا البيولوجية؛ الأمر الذي سيُسهم في خلق بيئة حيوية ومتوازنة يمكن وضعها على متن مركبة فضائية أو تحت قبة الزائرين للكواكب الأخرى، وهو ما لم يحدث في السابق حيث فشلت كل المحاولات في استزراع بيئة حيوية في الفضاء الخارجي.

ويُورد الكاتب في حديثه عن الفضائية بعض الأسرار التاريخية، ويميط اللثام عن أسباب التطور السريع في علم الصواريخ، خاصة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بعد الحرب العالمية الثانية؛ حيث يربط تلك الإنجازات بالاستعانة المثلى بالنتائج البحثية لألمانيا المهزومة، لا سيما بحوث العالم الألماني فيرنر فون براون الذي أصبح فيما بعد مصمما أمريكيا. وعلى العكس من الولايات المتحدة، وبدافع الاعتداد بالنفس، لم يعترف الاتحاد السوفيتي بتأثير العلم الألماني على مكتسبه التقني.

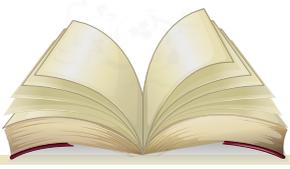
فصلي الكتاب: «المستوطنات القمرية» و«مخفر المريخ» إلى خطط التوسع الرومانسية إلى القمر والمريخ التي عززتها الكثير من الأعمال الأدبية؛ إلا أننا -وبناء على تمحيص دقيق- سنجد أن ما يصبو إليه الإنسان من طفرة فضائية، ويمهد له، بعيد كل البعد عن أي مخطط إستراتيجي مُلهم ويعتد به. يقول في هذا الصدد: «لقد قامت الفضائية على الأساطير والخرافات والاعتقادات الخاطئة. وهذا بحد ذاته أمر طبيعي. فالفضائية كنظرية (والمقصود بالفضائية كل ما يتعلق بقطاع الفضاء من تنظير وحقائق) لم تكن موجودة قبل مئة عام، وبدأت كتطبيق ميداني منذ نحو نصف قرن. إن علم النجوم وعلم الكونيات -مثلا- ظلا يتخلصان من الأخطاء ويصطفيان الحقائق عبر آلاف السنين، بينما تستمر الفضائية مندفعة بأوهامها وبلورة قراراتها الإستراتيجية، وهنا مكمن الخطورة. إن المهمة الملحة التي تقف أمامنا اليوم هي الفصل بين الخرافة والواقع الموضوعي» (ص: ١٢) وفي موضع آخر يضيف: «لا يمكن لنا أن نصمم برنامجنا الفضائي بموجب عقلية قديمة. لا يمكن للماضي أن ينتزع منا موارد المستقبل» (ص: ٩٢).

وفي فصل «المهاجر الفضائية»، يُبرر الباحث ضرورة تغيير الأولويات تجاه التكوينات الصغيرة في النظام الشمسي ويعزز تبريره هذا بالحجج الثلاثة التالية:

١- المعارف العلمية (قد تقدم لنا الكويكبات الصغيرة معطيات لا تقدر بثمن حول سر تشكل نظامنا الشمسي).
٢- تجنب التهديدات من الفضاء (ذات يوم، وحين سيقترب أي من الكويكبات من الأرض لمسافة خطيرة، علينا أن نكون جاهزين لتجنبه وحرف مساره).
٣- تأليف قائمة للموارد الثمينة (تحتوي الكويكبات على كميات هائلة من المواد النادرة).

ويتنبأ الباحث قفزة نوعية في تطور القطاع الفضائي؛ وذلك وفقا لنظرية العالم الاقتصادي السوفيتي نيكولاي كوندراتييف (١٨٩٢-١٩٣٥)، والتي تقول بتعرض العالم لأزمة اقتصادية عميقة تحدث كل خمسين عاما، وتؤدي إلى مراجعة شاملة لبرامج البلدان، وفي نفس الوقت تفضي للثورات التقنية التي لا شك تغير من مسار الحضارة وتبدل من وجهها.

ويشير بيرفوشين إلى حدثين اثنين استغلّت فيهما «الفضائية» الأزمات الاقتصادية، واستفادت من حلولها والتحولت التي تمخضت عنها. في الحالة



«من يحكم العالم؟».. لبرتراند بادي ودومينيك فيدال

مُحمَّد الحدّاد *

«وضع العالم».. إصدار سنوي متواصل منذ العام ١٩٨١، يحلّل مع نهاية كل سنة توجّهات السياسة العالمية والتوقعات للسنة الموالية. وقد خصّص الكتاب الحالي «وضع العالم: ٢٠١٧» لطرح مسألة أساسية: من يحكم العالم؟ ذلك أنّ هذا الإصدار يتميز بسعيه الدائم للبحث عن توجهات نظرية لا تكتفي بمتابعة الأحداث، بل تسعى لتحليل آلياتها العميقة، مُستفيدة من أعمال المشرف على الكتاب، وهو «برتراند بادي» صاحب المؤلفات المشهورة، التي نقل العديد منها إلى اللغة العربية. من يحكم العالم؟ ثمة فرضيتان يتعين أولاً التخلص منهما لتعميق التفكير في هذا الموضوع؛ الفرضية الأولى هي التي ترى أنّ العالم تحكمه الدول الكبرى، أو تحديداً الدولة الأكبر في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية. هذه الإجابة لم تعد مقنعة بعد أن تأكد فشل الدول الكبرى في حل مشاكل عالقة، من تلوث بيئي يهدد العالم كله، إلى تعدد الملاذات الضريبية التي تحرم الحكومات من مليارات من المداخيل الجبائية، وصولاً إلى النزاعات التي أزلت العالم، على غرار الأزمة السورية مؤخراً.

أن تتلاءم مع حرية التجارة العالمية. لقد أثبت انهيار الاتحاد السوفييتي فشل محاولة الدولة السيطرة الكلية على آليات الاقتصاد، لكنّ تتالي الأزمات المالية في العقدَيْن الأخيرَيْن يُؤكّد أيضاً فشل نظرية التوازن الذاتي للأسواق، وفكرة اليد الخفية التي تتكفل بتنظيمها؛ فالأسواق لن تلغي الدولة، عكس ما افترض بعض الليبراليين في بداية التسعينيات من القرن العشرين، لكنها أصبحت فاعلاً أساسياً معها في التحكم في العالم.

وإذا كانت المنافسة بين الدولة والسوق مسألة معقدة في تاريخ الدول في الغرب، فإنّ المفاجأة هي بروز -أو عودة- فاعلين آخرين ظنت تلك الدول أنها قد تجاوزتها، وهما التراث والمقدس (الدين). إذ يلاحظ أن دولاً كبرى مثل الهند والصين واليابان تدمج في مكوناتها عاملي التراث والدين، وأن أزمات أصبحت ذات بعد دولي، مثل أزمات الشرق الأوسط، لا يمكن فهمها دون تحليل هذين العاملين. ويلاحظ أيضاً أن الدول في الغرب تكتشف بدورها التأثير القوي لهذين العاملين، على الأقل في مستوى إدارة التعددية التي أصبحت تميّز مجتمعاتها بعد استقرار أجيال من المهاجرين احتفظوا بهوياتهم الثقافية الأصلية، ويمكن أن يستعملوا هذه الهويات في مواجهة الآثار السلبية للعوالم. وقد يكون أفضل مثال على عمق هذا التحول بروز ما يُدعى بـ«دبلوماسية الإيمان»، حسب العبارة التي أطلقتها وزيرة الخارجية السابقة للولايات المتحدة مادلين أولبريت، في كتاب صدر سنة ٢٠٠٧، وحمل عنوان (The Mighty and the almighty. Reflections on America, God and World)، وقد يكون الرئيس أوباما تأثر بهذا المفهوم عندما ألقى سنة ٢٠٠٩ خطابه الشهير في جامعة القاهرة، مُتوجّهاً به إلى عموم المسلمين وليس إلى الدولة الوطنية المصرية التي استضافته.

وفي هذا المجال أيضاً، تحتاج نظريات العالم الشهير ماكس فيبر إلى بعض المراجعة، فقد افترض أنّ عملية عقلنة الدولة ومؤسساتها ستضعف العصبية التراثية التقليدية؛ مثل القبيلة أو الطائفة، وتحول المقدسات إلى

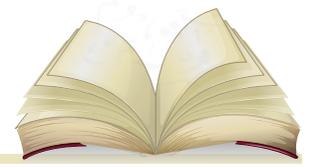
ولئن لم تلغ العوالم وجود الدولة بالشكل الحديث، أي الدولة-الأمة أو الدولة الوطنية، فإنها أعادت تعريفها بصفة جذرية. وكان عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر قد فرض في القرن التاسع عشر تعريفه للدولة بأنها احتكار شرعي ومُعلن للعنف. وهو تعريف ينظر إلى ظاهرة الدولة من الداخل؛ باعتبارها سيرورة لتوحيد فضاء جغرافي معين على أساس حكم مركزي يحتكر العنف الشرعي. لكنّ العديد من النظريات الجديدة في علم الاجتماع؛ مثل تلك التي يمثلها حالياً شارل تيلي، قد عدلت هذه الرؤية بأن حوت زاوية النظر إلى الخارج، وأثبتت أن الدول الوطنية في الغرب لم تنشأ لأسباب داخلية، كما كان يفترض، بل نشأت بسبب الحروب وتطور الوسائل الحربية منذ الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة، بما فرض على الأطراف المتنازعة التقارب والتوحد لتوفير الموارد المالية الضخمة التي تطلبها الحروب الحديثة، وترتب على ذلك مركزية الحكم وسيطرة المركز على عملية الجباية لتوفير تلك الموارد. ولقد حرمت العوالم الدول من سيطرتها المطلقة على الموارد المالية، وجعلتها بذلك عاجزة عن السيطرة على احتكار القوة، وأفسحت المجال لأطراف أخرى لتصبح فاعلة بدورها، من المؤسسات الاقتصادية المعوالم إلى شبكات التهريب والإرهاب.

وفي هذا الإطار، تنتزّل أهمية الاقتصاد في التحكم بالعالم، فقد انقلبت العلاقة بين منطق السياسة ومنطق الاقتصاد. ففي فترة ظهور الرأسمالية، كان الأمير يسعى للاستقلال بحدود جغرافية مغلقة والتاجر يسعى لتجاوز هذه الحدود لتحقيق أكبر حد من التبادل والأرباح، لكنّ الأمير هو الذي كان يفرض قواعد اللعبة على التاجر، أو السياسة هي التي تتحكم في آليات الاقتصاد، إما بفرض التشريعات داخل الدولة الواحدة، أو بإيجاد نظم دولية معترف بها بين الدول، وآخرها نظام بروتون وودس الذي انهار في السبعينيات. أما في عصر العوالم، فقد أصبحت السياسة خاضعة للاقتصاد، كما يتجلى ذلك مثلاً في نظام التجارة الحرة بين الدول الذي يفرض على الدولة وتشريعاتها

لكنّ خطأ هذه الفرضية لا يتوقف عند هذا الحد المرئي من الأحداث؛ فالحقيقة أنّ العوالم قد فتحت المجال لبروز قوى جديدة تتحدى بإمكاناتها وقدراتها سلطة الدولة، بل تحدّد من يصل إلى الحكم لينفّذ مطالبها، بما يطرح تساؤلات حول مصير الدولة في عصر العوالم.

ولقد برزت الفرضية الثانية الخاطئة نتيجة هذا الانهيار المحسوس لسلطات الدول في عصر العوالم؛ فافترضت وجود قوى خفية تحبك المؤامرة تلو الأخرى للتحكم في القرارات والثروات والشعوب. وقد انتشرت نظريات المؤامرة، بمختلف أشكالها، في السنوات الأخيرة وارتفع عدد المؤمنين بها. ولاشك أن التاريخ البشري مليء بالمؤامرات التي صنعت أحداثه الكبرى، من اغتيال يوليوس قيصر إلى الإيهام بامتلاك العراق للسلح النووي تبريراً لغزوها، كما أنه مليء أيضاً بالمؤامرات المتهومة. وكان أستاذ العلوم السياسية الأمريكي ريتشارد هوفستادتر قد نشر في العام ١٩٦٤ كتاباً أصبح مرجعياً في فهم هذه الظاهرة، عنوانه: «أسلوب الهذيان»، طرّح فيه تمييزاً أساسياً بين ظاهرة وجود المؤامرات في التاريخ، وهي ظاهرة حقيقية، وتفسير التاريخ بأنّه سلسلة مؤامرات تخطط لها، وتتولّى تنفيذها قوى مشبوهة ومتخفية، وهذا ضرب من الهذيان لا يصلح لتفسير العالم اليوم، كما لا يصلح لتفسير تاريخ البشر قديماً.

مقابل هذين الافتراضين: الافتراض التقليدي المتمحور حول الدولة، والافتراض «الهذيان» الغارق في الخيال، يقترح برتراند بادي ومساعدوه في تأليف الكتاب شبكة قراءة تعددية، تفترض أنّ العالم حالياً يتشكل حسب تقاطع خمسة عوامل أساسية: الدولة والتراث والمقدس (أو الدين) والاقتصاد والعوالم. فهذه العناصر الخمسة المتفاعلة هي التي تتحكم في العالم، ولم تعد الدول وحدها مصدر الحكم. ولهذا السبب لم نعد نستعمل كلمة «حكم»، بل كلمة «حكومة»؛ باعتبار أنّ تعدد الأطراف الفاعلة وتداخلها يلغيان الطابع المركزي والموحد للحكم، ويجعلان الحكامة سيرورة ونتيجة لعملية تفاعل معقدة.



تعزيزاً لنفوذها في الساحة الدولية.

ما هو وضع العالم وقد تداخلت فيه هذه العوامل الخمسة تداخلاً صدامياً؟ تبدو الصورة العامة التي يرسمها الخبراء المشاركون في صياغة الكتاب أقرب إلى التشاؤم. فالعالم ما زال تحت سيطرة ذكورية، وتعاني فيه النساء من التمييز حتى في البلدان الأكثر تقدماً. ولئن كانت كل المعاهدات والمنظمات الدولية تعترف بالمساواة بين الشعوب والدول، فإن التحكم بالعالم يظل في أيدي مجموعة ضيقة من الأقوياء، دولا أو مؤسسات مالية أو شبكات مصالح. وتعتبر السيطرة على موارد الطاقة إحدى أهم رهانات القوة في العالم ومن المستبعد أن نرى في القريب تراجعا لحدة التلوث أو للحروب والصراعات المعلنة والخفية حول مخزونات الطاقة، على غرار الصراع الدائر منذ سنوات بين مشروعين لنقل النفط لأوروبا؛ أحدهما يمر بتركيا والثاني بروسيا. وقد أصبحت العديد من المؤسسات الاقتصادية المعولة تسيطر على خطوط الإمداد وعلى الموانئ والمطارات، وتتحكم بصفة غير مباشرة في توجيه العديد من القضايا العالمية.

ويواجه العالم مخاطر متعاظمة بسبب تنامي الديون العمومية والخاصة، وقد تحولت قضايا المديونية من أمريكا اللاتينية وإفريقيا لتنصيب القارة الأوروبية (أوكرانيا، اليونان، رومانيا، إيرلندا). وترتب على التدين الخاص غير المنظم أزمة العقارات التي حرمت 14 مليون أسرة أمريكية من بيوتها، أما في الهند فقد انتحر 300 ألف مزارع نتيجة العجز عن تسديد الديون المتخلدة بدمتهم. وقد جاء الاستثناء الوحيد من أيسلندا التي فرضت على المصارف تسديد الديون، وحكمت المديرين الفاسدين، ولم تحمّل الشعب تبعات تصرفاتهم.

وقد بلغ حاليًا حجم المداورات المالية العالمية تسعة أضعاف حجم المبادلات التجارية، بعد أن كانا متعادلين في نهاية الثمانينيات، بما يؤكد الحجم الكبير للمضاربة بالمقارنة بالمبادلات الحقيقية. ولا خروج من هذا المأزق إلا بإجراءات جذرية منها التخلي عن اعتماد الدولار الأمريكي مرجعا

الضمير الفردي دون المجال العام، لكن ما يحصل اليوم في العديد من البلدان، ومنها البلدان الغربية، أن العصبية التقليدية ما زالت فاعلة في المجتمع وفي فضاء الدولة ذاتها، وأن المقدسات تضطلع بدور مهم في الحكامة الاجتماعية والسياسية.

وتمثل العولة العامل الخامس الحاسم في الإجابة عن سؤال: من يحكم العالم؟ فالعولة قد نشأت مع نشأة الرأسمالية، لكن وتيرتها تسارعت منذ ثمانينيات القرن العشرين؛ وذلك عائد أولاً لبروز تكنولوجيات الاتصال الجديدة واستعمالها في المبادلات التجارية الدولية، وثانياً إلى السياسات الليبرالية التي طبقت انطلاقاً من بريطانيا في عهد مارجريت تاتشر والولايات المتحدة في عهد رونالد ريغن، وثالثاً صعود القوى الاقتصادية الجديدة على غرار الصين والهند وإفريقيا الجنوبية والبرازيل، وقد استفادت استعادة كبرى من العولة الاقتصادية. ورابعاً: تنامي الوعي العام بوجود مخاطر كبرى لا يمكن حلها إلا في إطار مُعولم، على غرار مخاطر التلوث أو الإرهاب.

لقد تغيّرت طبيعة العولة، فلم تعد علاقة ترابط بين دول مستقلة بقرارها، بل أصبحت علاقة ترابط بين مصالح ورؤى لا تمر بالضرورة عبر الدول، بل تمثّلها المؤسسات الاقتصادية المعولة أو منظمات المجتمع المدني العالمية (على غرار «منظمة العفو الدولية» أو «منظمة غرينبيس» المدافعة عن البيئة)، أو أحياناً شبكات أكثر غموضاً تدافع عن مصالح محددة. وترى دومينيك بليهنون في مقالها المتميز عن العولة الوارد في هذا الكتاب أنه لا توجد طريقة موحدة لإدارة العولة، وإنما يختلف الأمر حسب القطاعات. فالملاذات الضريبية مثلاً تبدو خارجة تماماً عن سيطرة الدول، وهي تحرمها من موارد مالية تقدر بعشرين ألف مليار دولار، وهو رقم ضخم كما نرى، لا يخضع لأي تحكم واضح؛ لأن مجموعة السبعة كانت قد أنشأت سنة 1974 «لجنة بال» التي فرضت نظاماً حراً على المعاملات المصرفية. ولئن طلبت هذه المجموعة من اللجنة إعادة النظر في الموضوع سنة 2010م، فإن سطوة المصارف الكبرى في العالم ظلت إلى اليوم تتحدّى إرادة الدول السبع الكبرى، فضلاً عن الدول الأخرى.

ولا يقتصر تعقّد الحكامة في العالم على تواجد خمسة أطراف متنافسة فحسب؛ فالتطورات التكنولوجية تجعل أيضاً الطرق المعتمدة لدى هذه الأطراف لفرص مصالحها ورؤاها طرقاً معقدة، ولا يمكن في الكثير من الأحيان فهمها فهماً دقيقاً. وعلى هذا الأساس انتشر في السنوات مفهوم «القوة الناعمة» الذي أطلقه الكاتب الأمريكي جوزيف ناي في التسعينيات، وهي قوة متخفية تمارس بذكاء وتسعى للإغراء بدلاً من الإكراه، فهي أكثر عسراً في تحديد آلياتها وأساليبها. بل إن الدول ذاتها أصبحت تعتمد تقنيات التسويق المستعملة في التجارة، وقد عين بوش الابن بعد 2001 امرأة متخصصة في التسويق التجاري في منصب وزيرة معتمدة لدى وزير الخارجية، مهمتها مراجعة صورة الولايات المتحدة في العالم. وتتفق العديد من البلدان، مثل الصين والهند، مبالغ ضخمة للترويج لصورتها في العالم،

وحيدا في التجارة العالمية.

وقد تنامت في العالم سيطرة المؤسسات الاقتصادية المعولة، ويقدر أن 147 منها تمتلك 40 بالمائة من المبادلات العالمية، وأكبرها المؤسسة الأمريكية «ولمارت» التي تشغل 2,2 مليون عامل ويبلغ رقم معاملاتها 485 مليار دولار. وقد اقتحمت هذه المؤسسات ميدان الأغذية وأصبحت تضارب في المواد الأساسية وهي المتسببة في ارتفاع أسعارها (ارتفعت الأسعار العالمية للقمح مثلاً بنسبة 181 بالمائة من سنة 2005م إلى سنة 2008م). وكما تضخمت هذه المؤسسات، وتضخمت معها المنحى الاحتكاري، فقد شهد الإعلام العالمي التوجه نفسه، وأصبح تحت سيطرة عدد محدود من المالكين، على غرار روبرت مردوخ الذي يتحكم في حوالي مائة وسيلة إعلامية عالمية.

وحاول الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن يخفف من حدة التوتر في العالم، فعمل على تطبيع العلاقات مع إيران وكوبا، لكنه فشل في تجاوز تبعات حرب العراق، ولم يتخذ سياسة واضحة بخصوص سوريا وليبيا. وتؤكد بذلك أن الدول الكبرى ذاتها أصبحت عاجزة عن احتواء العديد من الأزمات. واستغلت روسيا الظرف لاستعادة وجودها في الشرق الأوسط، غير أنه من المستبعد أن تكون قادرة على إعادة إعمار سوريا حتى لو افترضنا نجاحها في السيطرة على الأوضاع هناك، فإذا كانت تكلفة تدخلها العسكري لا تتجاوز 3 مليارات دولار، فإن إعادة الإعمار تتطلب مئات المليارات. وستواجه روسيا منافسة من تركيا وإيران اللتين لا تخفيان طموح الاضطلاع بدور القيادة الإقليمية.

وتعمل الصين بدورها على تقوية نفوذها الدولي، وقد تكرّر استعمالها حق النقض في مجلس الأمن الدولي في السنوات الأخيرة، وهي تدرك أن 80 بالمائة من مبادلاتها التجارية تحصل عبر مسالك بحرية تتحكم فيها القواعد البحرية الأمريكية؛ لذلك طرحت منذ سنوات مشروع إعادة «طريق الحرير» لتفتح طرقاً برية للشرق الأوسط وأوروبا، وتسمح بتنوع مسالك مبادلاتها مع العالم. كما اتفقت الصين مع بلدان صاعدة أخرى على إنشاء بنك دولي مقره شينجان ليصبح بمثابة المنافس للبنك الدولي بواشنطن.

لقد كان يُقال عن العالم إنه انتقل من نظام القطبية الثنائية إلى نظام القطب الواحد، لكن يبدو التوصيف الأكثر دقة أنه قد شهد تحولات نوعية في الأطراف التي تتحكم فيه، وأنه يعيش وضعاً انتقالياً مفتوحاً على أكثر من احتمال.

- الكتاب: «من يحكم العالم؟ وضع العالم سنة 2017».

- المؤلف: تاليف جماعي بإشراف برتراند بادي ودومينيك فيدال.

- الناشر: (La Découverte)، باريس، 2016، باللغة الفرنسية.

- عدد الصفحات: 256 صفحة.

* أستاذ كرسي اليونسكو للدراسات المقارنة للأديان

حالياً في الأسواق مجلة التفاهم

عنوان العدد: عودة الدين والتأزم العربي والإسلامي

افتتاحية العدد: الاضطراب العربي والإسلامي - عبد الرحمن السالمي

المحاور

- الصور الأربعة لحياة المسلمين في العهد النبوي: محمد الناصري.
- الفتنة في التاريخ والكلام والفقہ والاضطراب المعاصر: رضوان السيد.
- تسييس الدين والثورات في الحاضر الإسلامي: الزواوي بغوره.
- الإنجيليات الجديدة بين الاضطراب وعودة الدين: عز الدين عناية.
- معاني ودلالات الثوران الديني في اليهودية المعاصرة: فوزي البدوي.
- مظاهر التدين الجديد في الهند والرهانات السياسية: كريستوف غافريلو.
- المعاني المتضاربة لعودة الدين لدى الفلاسفة الغربيين المعاصرين: فتحي المسكيني.
- مشكلات الدولة الوطنية في العالم العربي وإمكانيات التجديد: محمد الحداد.

مدن وثقافات

- أوجة من الحضور الإسلامي في مدينة ميرتلة البرتغالية: حسام الدين شاشية.

الإسلام والعالم

- نصف الكأس الفارغة: مهنة الاستشراق: سوزان مارشاند.

دراسات

- مفهوم العلاقات بين المسلمين والهندوس في ضوء الكتب الفقهية في عصر سلطنة دلهي: صاحب عالم الأعظمي الندوي.
- آراء العلماء المسلمين القدماء في نظرية التريبة: سبيستيان غونتر.

وجهات نظر

- الحوار الديني بين الكنائس والإسلام في أوربا: التحديات والإنخراطات: أنجليكا زياكا.
- الحوار بين المسلمين والقيادات الدينية في اليابان: كازوكو شيوجيري.

آفاق

- دور الإسلام في ضمان وحماية حريات الإنسان الأساسية - حرية المعتقد نموذجاً - علي أصفو.
- إشكالية « إدراك » المصالح الكبرى للأمة: إبراهيم البيومي غانم.



النصوص المنشورة تعبر عن وجهات نظر كتابها ولا تعكس بالضرورة رأي مجلة التفاهم أو الجهة التي تصدر عنها.

مجلة التفاهم هاتف: ٢٤٦٤٤٠٣١ - ٢٤٦٤٤٠٣٢ ، فاكس: ٩٦٨ ٢٤٦٠٥٧٩٩

البريد الإلكتروني: tasamoh@gmail.com - al.tafahom@gmail.com - www.altafahom.net